



مجموعة اسهل عن بعد
www.easyel.net



شرائح الاقتصاد الكلي الترم الثاني 1439
+ المختصر

اعداد : خوخة - مها خالد

مفاهيم في الاقتصاد الكلي

- علم الاقتصاد يهتم بالاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية النادرة نسبيا لانتاج السلع والخدمات لاشباع حاجات الناس المتزايدة.
- يدرس الاقتصاد الكلي النشاط الاقتصادي للمجتمع ككل اي يتعامل مع الاقتصاد القومي كوحدة واحدة. امثلة :
- الاستهلاك الكلي والادخار القومي والمستوى العام للأسعار والنتاج المحلي الاجمالي للبلد في سنة معينة و نسبة البطالة، اي يهتم الاقتصاد الكلي بالقضايا الكلية.
- أهم هذه المفاهيم :
- التضخم: هو الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار.
- البطالة: تُعرف البطالة في مجتمع ما بأنها تعطل لجزء من قوة العمل الراغبة و القدرة على العمل عند الاجر السائد. ويمكن قياس معدل البطالة من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي. تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي، لأن الأيدي العاملة تعتبر من عناصر الإنتاج ووجود البطالة يؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

• النمو الاقتصادي Economic Growth:

عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP. وأحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية لأي بلد تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي. هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي:

- 1- توظيف جميع عناصر الإنتاج أي عدم وجود بطالة .
- 2- التوظيف الأمثل Optimal Allocation لكي يعطي كل عنصر إنتاجي أفضل إنتاجية بالنسبة له . يعني تعيين الشخص المناسب في المكان المناسب، فعند تأهيل شخص وتدريبه في مجال أو تخصص معين فيجب أن يعمل في نفس التخصص.
- 3- زيادة التراكمات الرأسمالية Capital Accumulation
- التراكم الرأسمالي كلما زاد تراكم رأس المال كلما زادت المقدرة على تحقيق معدلات نمو اقتصادية أعلى.
- 4- الاستثمار في الموارد البشرية Human Capital Investment: التعليم والتدريب فالعمالة الماهرة والمدرّبة لاشك تزيد من إنتاجيتهم وبالتالي سيزيد من معدلات النمو الاقتصادي. ونجد كثيراً من الدول تهتم بالعنصر البشري -ويسمى برأس المال البشري-) عن طريق تعليمهم وتدريبهم حيث ذلك يؤدي إلى معدلات نمو عالية.
- 5- الاستفادة من اقتصاديات الحجم Economic of Scale: المقصود بها بعض المشروعات عندما تتوسع في الانتاج تحصل على انخفاض في متوسط التكاليف الكلية مما يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية.

• الحساب التجاري Commercial Account:

وهو صافي التجارة الخارجية، بمعنى قيمة صادرات البلد مطروحا منها قيمة المستوردات من الخارج :

$$(X - M)$$

له ثلاث حالات :

- يكون الحساب متوازن في حالة كانت قيمة الصادرات = قيمة الواردات.
- يكون هناك عجز في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات أصغر من قيمة الواردات.
- يكون هناك فائض في الحساب التجاري عندما قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات.

الطلب الكلي والعرض الكلي

- في الاقتصاد الجزئي: نقصد بالطلب طلب جميع المستهلكين لكن على سلعة واحدة.
- في الاقتصاد الكلي: عندما نتكلم عن الطلب الكلي نتكلم عن طلب جميع الأفراد على جميع السلع.
- **الطلب الكلي**: هو إجمالي الإنفاق المخطط لكافة المشتريين في اقتصاد معين. بمعنى إجمالي إنفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

• مكونات الطلب الكلي:

- **C** الإنفاق الاستهلاكي أو الاستهلاك الكلي (الطلب الاستهلاكي).
- **I** الإنفاق الاستثماري (الطلب الاستثماري).
- **G** الإنفاق الحكومي (الطلب الحكومي).
- **X-M** الإنفاق الخارجي (صافي الصادرات ناقص الواردات)

- **العرض الكلي**: مرتبط بالإنتاج وهو مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد- خلال فترة زمنية معينة.

- **التوازن في الاقتصاد**: يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

• التدفق Flow و الرصيد Stock:

- **التدفق (التيار)** هو التغير خلال فترة زمنية معينة. **مثال**: الدخل، الناتج، الإنفاق والاستهلاك.

- أما **الرصيد** فهو كمية ثابتة في لحظة معينة. **مثال**: الثروة ورأس المال والتوظيف عبارة عن أرصده يمكن تحديدها في لحظة معينة.

• الدخل والثروة:

- **الدخل Income** هو تدفق نقدي يخلق قوة شرائية لدى الفرد.

- أما **الثروة Wealth** رصيد الفرد في لحظة معينة.

• الناتج المحلي الإجمالي GDP:

القيمة النقدية لإجمالي ما يُنتج في الاقتصاد من سلع وخدمات وضمن حدود البلد المعني سواء من قبل المواطنين أم غيرهم خلال فترة زمنية معينة. هذا التعريف يستبعد ما يعود على المواطنين من عوائد مالية وتحويلات نقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج، وكذلك دخل المواطنين الذين يقيمون في الخارج.

• الناتج القومي الإجمالي GNP:

يمثل القيمة النقدية لإجمالي ما ينتجه مواطنو البلد فقط سواء كان الإنتاج ضمن حدود البلد المعني أو في الخارج، إضافة إلى العوائد المالية والتحويلات النقدية من الخارج نظير مساعدات أو استثمارات لهم في الخارج. وهو بذلك يستبعد قيمة إنتاج غير المواطنين حتى لو كانوا ضمن حدود البلد المعني.

البطالة

مثل من اسئلة السنوات : هو الارتفاع
المستمر والملوس في المستوى العام
للاسعار ؟ **التضخم**

التضخم: هو الارتفاع المستمر والملوس في المستوى العام للاسعار
البطالة: هي تعطل جزء من قوة العمل الراغبة والقادرة على العمل
عند الاجر السائد
قانون البطالة: عدد العاطلين عن العمل ÷ اجمالي القوة العاملة
النمو الاقتصادي (نعني به معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي GDP)

وتقل في اوقات الازدهار(وتؤدي
الى انخفاض معدل النمو
الاقتصادي لان بعض عناصر
الانتاج غير مستخدم

تظهر في اوقات
الركود

عوامل ارتفاع معدل النمو:

- 1- زيادة تراكمات راس مالية
- 2- الاستفادة من اقتصاديرا الحجم
- 3- التوظيف الامثل
- 4- الاستثمار في الموارد البشرية

مثل من اسئلة السنوات :يؤدي الى
انخفاض في معدل النمو الاقتصادي
لان بعض من عناصر الإنتاج غير
مستخدم؟ **البطالة**

2- الاستفادة من اقتصاديرا الحجم
4- الاستثمار في الموارد البشرية

الحساب التجاري: هو صافي التجارة الخارجية

في حال كانت الصادرات X **اصغر** من الواردات M يكون لدينا **عجز**
وإذا كانت الصادرات X **اكبر** من الواردات M يكون لدينا **فائض**
اما اذا كانت الصادرات X **تساوي** الواردات M يكون لدينا حالة **توازن**

مثل من اسئلة السنوات : من
العوامل التي تؤدي الى ارتفاع
النمو الاقتصادي؟ **الاستثمار في**
الموارد البشرية

العرض الكلي
مرتبط بالانتاج مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع-الاقتصاد-خلال فترة معينة
الطلب الكلي

اجمالي الانفاق المخطط لكافة المشتريين في اقتصاد معين او اجمالي انفاق القطاعات الاقتصادية المختلفة

مكونات الطلب الكلي

الانفاق الاستهلاكي او الاستهلاك الكلي (الطلب الاستهلاكي) C

الانفاق الحكومي(الطلب الحكومي) G

الانفاق الخارجي (صافي الصادرات- الواردات) X-M

الانفاق الاستثماري (الطلب الاستثماري) I

الناتج القومي
الاجمالي GNP

الناتج المحلي
الاجمالي GDP

يدخل ضمن القيمة
النقدية لاجمالي ماينتجة
السعوديين داخل البلد
وخارجها

يدخل ضمن القيمة
النقدية لاجمالي ماينتجة
السعوديين والاجانب
داخل البلد فقط

الدخل هو تدفق نقدي يخلق قوى شرائية لدى الفرد
التدفق التغيير خلال فترة معينة
الثروة رصيد الفرد في لحظة معينة
الرصيد كمية ثابتة في لحظة معينة

مثل من اسئلة السنوات : هو القيمة النقدية
لاجمالي ماينتج في الاقتصاد من سلع وخدمات
وضمن حدود البلد المعني سواء من قبل
المواطنين ام غيرهم خلال فترة زمنية ؟

كوبز المراجعة: <https://goo.gl/forms/0rNjrQQtDw3WMAQn2>

اللقاء الثاني:

نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين

• فرضيات النموذج :

(١) لدينا اقتصاد بقطاعين هما :

قطاع المنتجين Producers Sector و قطاع العائلات Householders Sector

(٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف ينفق على السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الإنتاجي (قطاع رجال الاعمال). لا يوجد ادخار. جميع ما يحصل عليه القطاع العائلي ينفقه على جميع السلع والخدمات الاستهلاكية.

(٣) يركز النموذج على اعتبار أن: كل ريال ينفق من قبل شخص يمثل في الوقت نفسه دخلاً لشخص آخر. أي أن :

الإنتاج = الدخل = الإنفاق

أي ان الإنتاج يولد دخل والدخل لا بد ان يُنفق على سلع استهلاكية أو رأسمالية بمعنى ان الدخل سيولد إنفاقاً وبالتالي الإنفاق على السلع (هو طلب عليها) سيدفع الشركات (قطاع رجال الاعمال) الى الإنتاج وهكذا دواليك حيث:

* يقدم القطاع العائلي خدمات عناصر الإنتاج من عمل، أرض، رأس مال، تنظيم للقطاع الإنتاجي.

* يحصل القطاع العائلي في مقابل خدماته من القطاع الإنتاجي على عوائد ودخول عناصر خدمات الإنتاج والمتمثلة في الأجور، الربح، الفوائد والأرباح ومجموع هذه الدخول نطلق عليها الدخل القومي.

* يقدم القطاع الإنتاجي سلع نهائية وخدمات للقطاع العائلي.

* يقوم القطاع العائلي بشراء السلع النهائية والخدمات ويدفع قيمتها للقطاع الإنتاجي ويطلق على قيمة إنتاج السلع والخدمات المنتجة (الناتج القومي).



نموذج حلقة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح

• فرضيات النموذج :

(١) لدينا اقتصاد ب ٤ قطاعات هي :

C قطاع العائلات (الأفراد) Householders Sector

I قطاع المنتجين (قطاع رجال الاعمال) Producers Sector

G قطاع الحكومة Government Sector

X-M قطاع صافي التجارة الخارجية Net Exportation Sector

(٢) الدخل الذي يحصل عليه القطاع العائلي سوف يوزع كالآتي :

C • جزء يذهب لاستهلاك السلع والخدمات للإنتاج المحلي.

S • جزء للإدخار.

T • الضرائب: ما يدفعه الافراد للحكومة كضريبة على الدخل

M • الإنفاق على السلع المستوردة من الخارج (الواردات)

(٣) جزء من الدخل يذهب للإدخار S والذي يقوم القطاع المالي ممثلاً بالبنوك بتحويله الى استثمارات I عن طريق القروض الممنوحة لقطاع رجال الاعمال الذي يشتري بها الآلات اللازمة للعملية الإنتاجية.

(٤) يقوم القطاع الحكومي بعد اخذ الضرائب T من قطاع الافراد باتفاقها على المشاريع والسلع والخدمات من خلال ما يعرف بالاتفاق الحكومي G

(٥) يقوم القطاع الخارجي بالاتفاق على السلع والخدمات المحلية من خلال الاتفاق الخارجي على الصادرات X.

(٦) يقوم قطاع رجال الاعمال بالاتفاق الاستثماري I من خلال : الشراء النهائي للمعدات والآلات و جميع المنشآت السكنية او تجارية او صناعية. وكذلك التغير في المخزون السلعي من مواد اولية أو وسيطة أو نهائية.

(٧) الإنتاج = الدخل = الإنفاق حيث :

• الناتج القومي هو "القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي أنتجها افراد مجتمع معين خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

• الدخل القومي هو "مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة "

• الاتفاق الكلي عبارة عن " الطلب الكلي في المجتمع والمتمثل في إنفاق القطاعات الأربعة المكونة للاقتصاد.

(٨) الخط الأخضر يُمثل الإبداعات Injections في شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (صادرات ، استثمارات، اتفاق حكومي).

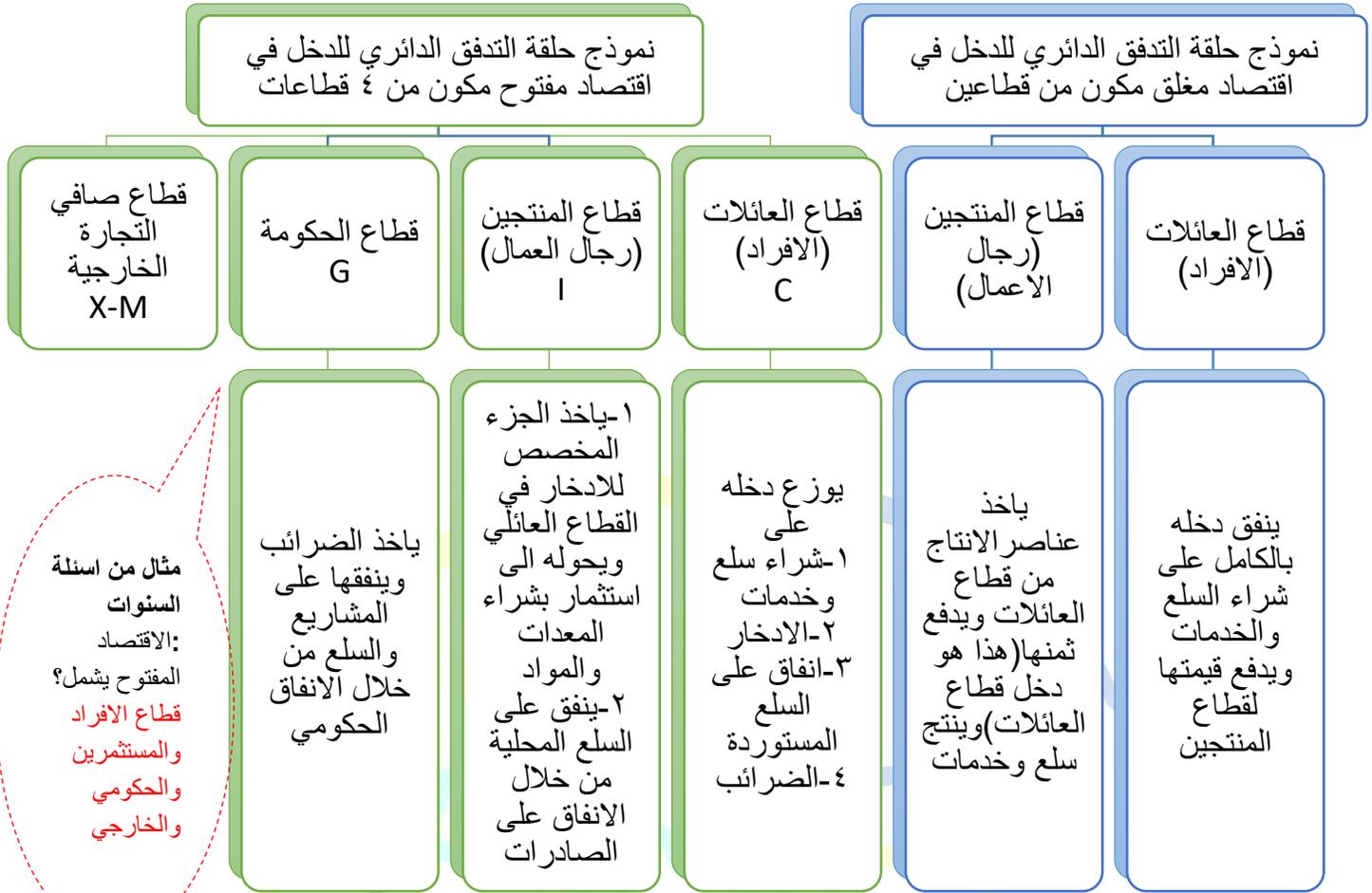
(٩) الخط الأحمر يمثل السحوبات Withdrawals من شريان التدفق النقدي الدائري للدخل (واردات، ضرائب، ادخار) .

التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مكون من أربعة قطاعات:



تكملة مفاهيم في الاقتصاد الكلي

- الفرق بين الاكتناز **Compactness** والادخار **Saving** :
 • الاكتناز يُعتبر ظاهره مرضية في الاقتصاد. عندما يُكتنز المال في الواقع فيتم حسبه عن التداول ويخرج من دائرة التدفق الدائري للدخل والانتاج مما يعني تعطل جزء من الموارد (بطالة في أحد عناصر الإنتاج).
 • أما الادخار فيعتبر ظاهره صحية لأنه عندما يُدخر المال فهو في الحقيقة يوظف لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الإنتاجي.
- الفرق بين الضرائب **Taxes** وصافي الضرائب **Net Taxes** :
 • **الضرائب** : مجموع ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل.
 • **صافي الضرائب** : حصيلة ما يدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل مطروحا منها ما يتسلمه القطاع من الحكومة كإعانات ومدفوعات الضمان الاجتماعي.
- الدخل الشخصي و الدخل المتاح:
 • **الدخل الشخصي Personal Income** : هو عبارة عن الدخل القومي بعد خصم العوائد التي لم يستلمها العنصر الإنتاجي وهو يساوي :
 (الدخل القومي - ضرائب أرباح الشركات - الإرباح المحتجزة - أقساط معاشات التقاعد + مدفوعات التحويلات).
 • **الدخل الشخصي المتاح Disposal Income** : هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه وهو يساوي :
 (الدخل الشخصي - الضرائب المباشرة على الدخل).



* الانتاج=الدخل=الانفاق، حيث:

الانتاج=الناتج القومي: القيمة السوقية لجميع السلع النهائية والخدمات التي انتجها افرادمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة

الدخل = الدخل القومي: هو مجموع دخول عناصر الانتاج التي ساهمت في العملية الانتاجية خلال فترة معينة هي في الغالب سنة

الانفاق الكلي: عبارة عن الطلب الكلي للمجتمع والمتمثل في انفاق القطاعات الاربعة المكونة للاقتصاد

صافي الضرائب: حصيله مايدفعه قطاع الافراد (العائلي) للحكومة كضريبة على الدخل - ما يستلمه القطاع من الحكومة كأعانات(مدفوعات الضمان الاجتماعي)

الضرائب: مجموع مايدفعه قطاع الافراد للحكومة كضريبة على الدخل

الادخار: ظاهرة صحية لأنه عندما يدخر المال فهو في الحقيقة يوظفه لكي يستفيد منه المستثمرون والقطاع الانتاجي

الاكتناز: ظاهرة مرضية في الاقتصاد عندما يكتنز المال فيتم حبسه عن التداول ويتم تعطيل احد عناصر الانتاج

مثال من اسئلة السنوات الدخل المتاح = ؟
Y-T

الدخل المتاح: هو الدخل الشخصي بعد خصم الضرائب المباشرة منه
= Y-T

الدخل الشخصي: هو الدخل القومي بعد خصم العوائد التي يستلمها العنصر الانتاجي

اللقاء الثالث:

طرق قياس الناتج القومي

• يمكن قياس الناتج القومي بثلاث طرق هي: طريقة الناتج و طريقة الإنفاق و طريقة الدخل.

١) طريقة الناتج :

تقوم هذه الطريقة على أساس قياس كل السلع والخدمات النهائية التي أنتجت خلال العام :

أ/ طريقة السلع النهائية Final Goods Approach : احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي المنتجة في الجسم الاقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة.

مثال:

مزرعة بلغ انتاجها الكلي من القمح 50 طن مع سعر بيع للطن الواحد 100 دولار. تم بيع هذا القمح بالكامل الى المطاحن التي حولته الى طحين وباعته بدورها الى الأفران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي كخبز بسعر 210 دولار للطن. احسب الدخل القومي (الانتاج القومي) بطريقة السلع النهائية؟

الحل:

الدخل القومي = سعر السلعة النهائية (الخبز) × الكمية المباعة من السلعة النهائية

$$= 210 \times 50 = 10500 \text{ دولار}$$

اذن لا نحسب من القيم المتحققة سوى قيمة (الخبز) السلعة النهائية حيث عيب هذه الطريقة أنها لا تسمح بمعرفة مساهمة كل نشاط في الدخل القومي المتحقق. لتلافي هذا العيب تلجأ الى استخدام طريقة القيمة المضافة.

ب/ طريقة القيمة المضافة Added Value Approach :

يقوم اسلوب القيمة المضافة على حساب قيم الإضافات الجزئية للمنتج النهائي وعدم حساب القيمة النهائية للمنتج

في مثالنا السابق: أحسب الناتج القومي مستخدماً طريقة القيمة المضافة؟
الحل:

القيمة المضافة	القيمة المباعة \$	سعر الطن \$	الكمية بالطن	
5000	5000	100	50	المزرعة (قمح):
2500	7500	150	50	المطاحن (طحين):
3000	10500	210	50	الأفران (خبز):
\$ 10500				الدخل القومي (الناتج القومي) = مجموع القيم المضافة لكل قطاع =

٢) طريقة الدخل الموزعة Incomes Distributed Approach:

عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة، وتشمل:

= الأجور والرواتب المدفوعة + الفوائد المدفوعة + الإيجارات المدفوعة + الأرباح الموزعة وغير الموزعة
هذه الطريقة هي الأسهل لكنها ليست أكثرها دقة حيث:

الانتقاد الأول: هناك أشخاص يحصلون على دخول دون أن يساهموا في العملية الإنتاجية، مثل: الرواتب التقاعدية، الاعانات (برنامج حافز للعاطلين) لا بد من استبعادها عند حساب الدخل القومي.

الانتقاد الثاني: هناك أفراد لا يستلمون رواتبهم كاملاً مثل: (اقتطاع التأمين الصحي، اقتطاع الضمان الاجتماعي، حصة التقاعد، ضريبة الدخل) لا بد من إضافتها عند حساب الدخل القومي.

٣) طريقة الاتفاق Expenditure Approach:

يتم جمع كافة أنواع الاتفاق اللازم للحصول على السلع والخدمات النهائية:

الدخل القومي = الاتفاق القومي = الاتفاق الاستهلاكي + الاتفاق الاستثماري + الاتفاق الحكومي + صافي الاتفاق الخارجي
 $(X-M) + G + I + C$

سؤال: ماذا يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي؟ وماذا يستبعد عند حسابه؟

السلع والخدمات التي يتعين حسابها ضمن الناتج القومي الإجمالي:

١) **العمليات غير السوقية وهي:** "العمليات التي تتضمن سلع وخدمات لا ترد إلى الأسواق ولا تتم مبادلتها بالنقود".

مثال: أعمال التريكو الذي تقوم به بعض الجمعيات غير الربحية.

٢) **السلع التي تم استهلاكها بواسطة منتجها ولا تصل إلى الأسواق**

مثال: المزارع يستهلك جزء مما أنتجه من قمح ولم يبعه للمطاحن.

٣) **خدمات الإسكان** إذا كان الشخص يسكن في مكان مملوك له في هذه الحالة يجب أن يحسب ضمن الناتج القومي الإجمالي ويتمن كما لو كان مستأجراً.

مثال: أجره المنزل التقديرية الذي يملكه شخص هو سنوياً خمسين الف ريال إذا يحسب الخمسون الف ريال ضمن الناتج القومي الإجمالي.

٤) **الخدمات الحكومية المجانية:**

مثال: الدفاع المدني والأمن والشرطة والصحة والتعليم كلها خدمات مهمة تقدمها الدولة لا بد وأن تدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي حيث تقيم على أساس التكاليف كم كلفنا المرفق التعليمي نحسب تكاليفه، كم كلفنا المرفق الصحي أيضاً نحسب تكاليفه.

السلع والخدمات التي يتعين استبعادها من الناتج القومي الإجمالي

١) السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها: يستبعد الناتج القومي الإجمالي عدد من السلع والخدمات التي لا يمكن حصر قيمتها ليس لأنها غير مهمة ولكن لصعوبة حسابها .

مثال: ومن أهم ذلك ما تقوم به ربات البيت من العمل في المنزل و الخدمات المنزلية التي يقوم بها المرء دون تقدير قيمتها نفس الشيء الذي يقوم بعمل داخل منزله لا يحسب داخل الناتج القومي أي لو كان صاحب المنزل قام بإصلاح كهرباء أو بعض الأشياء البسيطة هنا في الحقيقة اضاف بعض الأشياء البسيطة لكن لا تضاف قيمتها.

٢) السلع المستعملة أو السلع التي سبق إنتاجها في السنة الماضية:

مثال: لو أخذنا سلع معمرة مثل السيارة والثلاجة صحيح أنها تعطي منفعة مستمرة مع ذلك لا تدخل في الناتج القومي الإجمالي لأنها منتجة من السنة الماضية.

٣) الاقتصاد الخفي أو الاقتصاد غير القانوني أو الاقتصاد غير المرخص له : الاقتصاد الخفي سواء كان يقوم على إنتاج سلع وخدمات وجائزة مباحة ولا غبار عليها لكنها غير مسجلة أو غير مرخص لها **مثال** : قيام شخص بحفر بئر لاستخراج النفط من ارض يملكها وبيعه لحسابه الخاص . أو أنها ممنوعة ومحرمة قانونا وشرعا، **مثال** : انتاج وبيع المخدرات والخمور.

الناتج القومي الحقيقي والناتج القومي النقدي (الاسمي)

- الناتج القومي أو المحلي الاسمي (بالأسعار الجارية): القيمة النقدية الاسمية للناتج القومي او الناتج المحلي مقوماً بالأسعار الجارية.
- الناتج القومي أو المحلي الحقيقي (بالأسعار الثابتة): هو الزيادة الحقيقية في إنتاج السلع والخدمات.
- **مثال توضيحي:** الجدول الاتي يعطينا قيمة الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية لمنتج معين حيث نستطيع ملاحظة تأثير السعر على الناتج المحلي الاجمالي:

السنة	الكمية المنتجة	GDP الاسمي
Year		
1999	4000	4 16000 ريال
2000	4000	6 24000 ريال

- في سنة ٢٠٠٠ الناتج المحلي الاجمالي الفعلي أو الحقيقي (بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٩٩) هو 16000 ريال .
- يُمكن تحويل الناتج القومي أو المحلي من الأسعار الجارية الى الأسعار الثابتة من خلال استخدام الصيغة التالية:
- الناتج القومي او المحلي بالاسعار الثابتة = $\frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني}} \times 100$
- الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني = $\frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي او المحلي بالاسعار الثابتة}} \times 100$

مثال: على افتراض أن لدينا اقتصاد ينتج سلعتين فقط حسب البيانات التالية:

السنة	الكمية المنتجة		السعر	
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر
Year				
2004	4	1	10000\$	5000\$
2005	5	3	12000\$	5000\$

- ١) احسب الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (بالاسعار الجارية) **Nominal GDP** والناتج المحلي الاجمالي الفعلي أو الحقيقي (بالاسعار الثابتة) **Real GDP** ؟
 ٢) هل حسب حساباتك ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 وما هو معدل النمو؟
 ٣) احسب معدل التضخم من خلال الرقم القياسي او المخفض الضمني للناتج المحلي **GDP Deflator** ؟

الحل: فرع ١) جدول (١) : الناتج المحلي الاجمالي الاسمي **Nominal GDP**

السنة	الكمية المنتجة		السعر		GDP الاسمي
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
Year					
2004	4	1	10000\$	5000\$	45000\$
2005	5	3	12000\$	5000\$	75000\$

جدول (٢) : الناتج المحلي الاجمالي الفعلي **Real GDP**

السنة	الكمية المنتجة		السعر		GDP الحقيقي
	السيارات	الكمبيوتر	السيارات	الكمبيوتر	
Year					
2004	4	1	10000\$	5000\$	45000\$
2005	5	3	10000\$	5000\$	65000\$

• **الأجابات:**

٢) **نعم ارتفع الناتج المحلي الحقيقي بين عامي 2004 و 2005 بقيمة \$20000 .**

$$\text{معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي} = \frac{\text{القديم} - \text{الجديد}}{\text{القديم}} = \frac{65000 - 45000}{45000}$$

$$= \frac{20000}{45000} = 0.444 \text{ ويكتب ايضا } (44.4\%)$$

٣) الرقم القياسي للأسعار أو المخفض الضمني = $\frac{\text{الناتج القومي او المحلي الاسمي بالاسعار الجارية}}{\text{الناتج القومي او المحلي بالاسعار الثابتة}} \times 100$

الرقم القياسي للأسعار المخفض الضمني أو المكش للناتج المحلي الاجمالي = **GDP Deflator**

$$\text{لسنة 2004: } 100 = \frac{45000}{45000} \times 100$$

$$\text{لسنة 2005: } 115 = \frac{75000}{65000} \times 100$$

هذا يعني أن الأسعار ارتفعت بمقدار 15% بين السنتين.

$$= 15\% = [(115-100) / 100]$$

قياس الناتج القومي

مثال من اسئلة السنوات:
الاجور والرواتب المدفوعة
+ الفوائد
المدفوعة+ الايجارات
المدفوعة + الارباح
الموزعة وغير الموزعة
،تعرف بطريقة القيمة
المضافة؟ **خطأ**
التصحيح: الدخل الموزعة

طريقة الناتج

طريقة السلع النهائية

الدخل القومي = سعر السلعة
النهائية × الكمية المباعة منها

طريقة القيمة المضافة

نحسب قيمة كل سلعة
(سعرها × الكمية المباعة) ثم نطرح
منها قيمة القطاع السابق له
* الدخل القومي = مجموع القيم
المضافة لكل قطاع

طريقة الدخل الموزعة

الدخل القومي = الاجور والرواتب
المدفوعة + الفوائد
المدفوعة + الايجارات
المدفوعة + الارباح الموزعة
وغير الموزعة

طريقة الانفاق

يتم جمع كافة انواع الانفاق
اللازمه للحصول على السلع
والخدمات النهائية

الدخل القومي = الانفاق
القومي = الانفاق الاستهلاكي + الانفاق
الاستثماري + الانفاق
الحكومي + صافي الانفاق الخارجي

طريقة الدخل الموزعة هي الاسهل ولكنها ليست الاكثر دقة وذلك لسببين:

الاول: هناك افراد لا يستلمون رواتبهم كاملا لابد من اضافتها عند حساب الناتج القومي

الثاني: هناك اشخاص يحصلون على دخول ولا يشاركون في العملية الانتاجية لابد من استبعادهم عند حساب الناتج القومي

هذا مثال من اسئلة
السنوات السابق:

سعر الوحدة	الكمية بالوحدة او الطن	
15	10000 وحدة	قطاع المصانع (احذية)
20	2300 ثوب	قطاع الخياطة (اثواب)
200	500 طن	قطاع المخابز (خبز)

س11 افترض ان احدى الدول تنتج فقط ثلاث سلع حسب الجدول السابق

الناتج المحلي الاجمالي GDP بطريقة السلع النهائية:

أ. 100000 ب. 196000 ج. 150000 د. 296000

هنا في هذا السؤال طلب منا القيمة النهائية ولكن لو طبقنا أي طريقة فيهم سواء القيمة النهائية او المضافة فالناتج واحد لان هنا في ذي المسألة بالذات جاب ثلاث سلع مختلفه فضروري نضرب الكمية في السعر ونجمع النواتج والناتج يكون هو القيمة المضافة او السلعة النهائية بينما لو جاب سلعه وحدة فهنا تضرب الكمية بالسعر فقط في السلعة النهائية * اما القيمة المضافة فراح يجيب تكاليف او مراحل السلعه ذي ونقوم بضرب الكمية بالسعر ثم نوجد خانه ثالثه وهي القيمة المباعة ثم نطرح كل ناتج في خانه القيمة المباعة من اللي بعده والناتج من كل عمليات طرح يجمع لنوجد ناتج القيمة المضافة

سؤال مزرعه بلغ انتاجها الكلي من القمح 50 طن سعر الطن 100 دولار تم بيع هذا القمح بالكامل الى المطاحن التي حولته الى طحين وباعته بدورها الى الافران بسعر 150 دولار للطن والتي قامت بدورها ببيعه للمستهلك النهائي كخبز بسعر 210 دولار للطن
 ◆ احسب الدخل القومي الانتاج القومي بطريقة السلع النهائية و القيمة المضافة

الدخل القومي = سعر السلعة النهائية × الكمية المباعة من السلعة النهائية

$$50 = 10.500 \times 210$$

◆ بطريقة القيمة المضافة :

سعر الطن	الكمية بالطن	
100	50	المزرعة (قمح)
120	50	المطاحن (طحين)
210	50	الافران (خبز)

الحين نوجد خانة القيمة المباعة
 ◆ اول شي نضرب السعر بالكمية

القيمة المباعة	سعر الطن	الكمية بالطن	
$5000 = 50 \times 100$	100	50	المزرعة (قمح)
$7500 = 50 \times 150$	120	50	المطاحن (طحين)
$10500 = 50 \times 210$	210	50	الافران (خبز)

نحي لخانه القيمة المضافة

◆ اول مربع يكون نفس اول مربع في القيمة المباعة
 ◆ ثم المربع الثاني نمسك خانه القيمة المباعة ونطرح اول خانه من الثانيه

القيمة المضافة	القيمة المباعة	سعر الطن	الكمية بالطن	
5000	$5000 = 50 \times 100$	100	50	المزرعة (قمح)
$2500 = 5000 - 7500$	$7500 = 50 \times 150$	120	50	المطاحن (طحين)
$3000 = 7500 - 10500$	$10500 = 50 \times 210$	210	50	الافران (خبز)

ثم نجمع كل رقم في خانه القيمة المضافة

$$10.500 = 3.000 + 2.500 + 5000$$

هنا ناتج طريقة السلعة النهائيه
 هو نفس ناتج طريقة القيمة المضافة

السلع والخدمات التي يتعين حسابها أو استبعادها عند حساب الناتج القومي:

مثال من اسئلة السنوات: اذا كان الشخص يسكن في شقة مملوكة له في هذه الحالة يجب ان يحسب ضمن الناتج القومي الاجمالي؟ صح



معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي

• القانون: (القديم - الجديد) ÷ القديم

• مثال: اذا علمت ان الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠١٤ هو \$٤٥٠٠٠ وعام ٢٠١٥ هو \$٦٥٠٠٠ احسب معدل النمو:

*نعوض مباشرة بالقانون
(٦٥٠٠٠ - ٤٥٠٠٠) ÷
٤٤٤ = ٤٥٠٠٠ ÷

الناتج القومي أو المحلي الحقيقي بالاسعار الثابتة (هو الزيادة الحقيقية في انتاج السلع والخدمات)

• قانونه: الناتج القومي الاسمي ÷
المخفض الضمني ١٠٠ ×

• مثال: اذا علمت ان الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في سنة ما يساوي ٤٤.٠٠٠ ريال وان الرقم القياسي للاسعار في تلك السنة يساوي ١٠ فإن الناتج المحلي الاجمالي الفعلي (بالاسعار الثابتة) يساوي؟

• نعوض مباشرة بالقانون:

• 44000 ÷ 80 × 100 = 125

الرقم القياسي أو المخفض الضمني

*قانونه: الناتج القومي الاسمي ÷
الناتج القومي الحقيقي ١٠٠ ×

• مثال: اذا علمت ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية في سنة ما يساوي ١٠٠ ريال وان الناتج المحلي بالاسعار الثابتة في تلك السنة يساوي ٨٠ مليون فيكون الرقم القياسي للاسعار والمخفض الضمني يساوي؟

• نعوض مباشرة بالقانون

• 100 ÷ 80 × 100 = 125

اللقاء الرابع:

المدرسة الكلاسيكية والمدرسة الكينزية

• المدرسة الكلاسيكية :

- كانت سائدة قبل مدرسة كينز. تنص على أن قوى السوق الحر قادرة على تحقيق التوظيف الكامل. لكن أزمة الكساد العظيم (١٩٢٩-١٩٣٣) أثبتت فشل هذه النظرية.

أولا : مفهوم ومبادئ النظرية الكلاسيكية:

- النظام الحر الرأسمالي (قوى السوق) قادرة على تحقيق التوظيف الكامل للموارد، فلا داعي لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث إذا حدث خلل فإن آلية الاسعار تعيد التوازن وتمنع انخفاض الانفاق من ان يؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي و الدخل و التوظيف.
- قانون ساي (العرض يخلق الطلب): يعني أن كل ما ينتجه المنتجون أو ما يعرضه البائعون من سلع و خدمات سوف يجد من يشتريه ويطلبه. بمعنى اخر، إن كل ما يحصل عليه الافراد من دخول سوف ينفقونها لشراء السلع والخدمات وبالتالي أنكر الكلاسيك وجود فائض في الانتاج.
- حتى لو احتجز جزء من الدخل على شكل ادخار فهو لا يُعتبر تسرب، بل اعتبره الكلاسيك نوع من الاتفاق ليس في الحاضر و إنما في المستقبل (كل دولار يُدخر بواسطة قطاع الافراد سوف يُستثمر بواسطة رجال الاعمال). أي أن الادخار ما هو الا نوع من الاتفاق على السلع الاستثمارية.

• الدخل يُنفق على الاستهلاك والادخار: $Y = C + S$

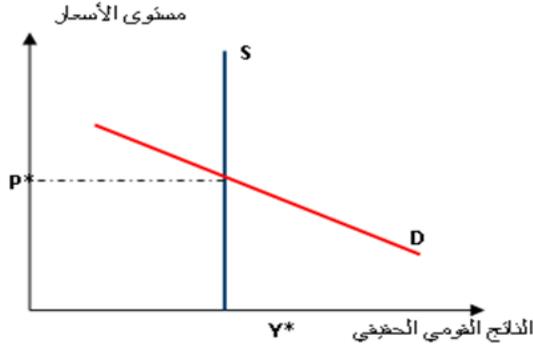
- عند عدم تساوي الادخار (S) مع الاستثمار (I) فإن سعر الفائدة (i) الذي يتناسب طرديا مع الادخار و عكسيا مع الاستثمار سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد.
- مرونة الاسعار والأجور والفائدة: اعتقادهم بحالة الاستخدام الشامل ناجم عن اعتقادهم بمرونة الاسعار والأجور و اسعار الفائدة. مثلا إذا حدث عدم توازن بين عرض العمال والطلب عليهم يُمكن من خلال آلية تغيير الاجور إعادة التوازن.
- ولو عجز سعر الفائدة عن إحداث التوازن فإن مرونة اسعار السلع والخدمات سوف تُعيد التوازن لأن) \downarrow الانفاق الكلي $\leftarrow AE \leftarrow \downarrow$ الاسعار $\leftarrow P \leftarrow \uparrow$ الانفاق مرة أخرى \leftarrow إعادة التوازن للاقتصاد تلقائيا.

• ثانيا : فرضيات النظرية الكلاسيكية:

- سيادة المنافسة الكاملة في أسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات بحيث لا يُمكن لمنتج أو بائع واحد التأثير على مستوى الاسعار.
- الحرية (المرونة) التلقائية للأسعار دون أي تدخل خارجي استجابة للعرض والطلب.
- العرض هو من يخلق الطلب (قانون ساي) \leftarrow عدم إمكانية حدوث نقص في الطلب الفعال في الاسواق.
- التوازن التلقائي في جميع الاسواق وعدم حدوث فائض في الطلب أو العرض في الاجل الطويل.
- وقد افترض الكلاسيك ثبات كلاً من سرعة دوران النقود وحجم السلع المتبادلة في السوق (نظرا لافتراض التوظيف الكامل)، وبذلك فإن المستوى العام للأسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود المعروضة، ووفقا للكلاسيك فإن مضاعفة كمية النقود المعروضة يترتب عليه مضاعفة المستوى العام للأسعار.

• ثالثاً: التوازن الكلي حسب النظرية الكلاسيكية :

الطلب الكلي في المفهوم الكلاسيكي: يُمثل الطلب الكلي وفقاً لافتراضات النظرية الكلاسيكية العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر تحت افتراض ثبات كمية النقود وسرعة دورانها. وباشتقاق دالة العرض الكلي من دالة الإنتاج والتوازن في سوق العمل ثم منحني الطلب الكلي من نظرية كمية النقود، نجد أن التوازن الكلي يتحقق بتساوي العرض الكلي والطلب الكلي كما في الشكل:



النظرية الكلية الحديثة في الدخل والاستخدام و الإنتاج (النظرية الكينزية)

بعد انهيار النظرية الكلاسيكية (التقليدية) في مجال الدخل والاستخدام والإنتاج بعد أزمة الكساد العالمي (١٩٢٩-١٩٣٣)، قام الاقتصادي الإنجليزي جون ماينارد كينز **John Maynard Keynes** بتقديم نظرية مناقضة للنظرية الكلاسيكية في كتابه الشهير (النظرية العامة في الدخل والاستخدام والنقود) في عام ١٩٣٦ حيث أوضح ما يلي:

أولاً : انتقادات النظرية الكلاسيكية:

- أن النظرية الكلاسيكية لا تنطبق إلا في حالة واحدة وهي الاستخدام الشامل بينما نظريته تنطبق على جميع الحالات سواء استخدام شامل أم لا.
- على عكس الكلاسيك يعتقد كينز أن الأجور ليست المحدد الأساسي والوحيد للاستخدام و أنها ليست بتلك المرنة (نقابات العمال/ الحد الأدنى للأجور/ قوانين و تشريعات الدولة).
- على عكس التقليديين يؤيد كينز تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة وقت الازمات.
- رفض كينز قانون ساي في الأسواق الذي يذهب إلى أن العرض (الإنتاج) يخلق الطلب حيث أعطى كينز أهمية للطلب الكلي الفعال المحرك الأساسي والحاسم لمستوى الدخل والاستخدام في المدى القصير.
- شدد كينز على أن الادخار لا يساوي دائماً الاستثمار حيث على عكس التقليديين اعتقد انه ليس بالضرورة أن تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار. اعتقد أيضاً أن الأموال المدخرة تحتاج إلى فترة زمنية لتتحول إلى استثمارات وهذا يؤدي إلى اختلال في النشاط الاقتصادي. إذن الادخار يمثل تهريباً.

- اعتقد ان الجماعات التي تتخذ قرارات الانفاق ليست هي التي تتخذ قرارات الانتاج و بالتالي هناك تفاوت بينها يُسبب الازمات الاقتصادية.
- اعتقد كينز أن حالة المنافسة الكاملة (التي اعتمد عليها الاقتصاديون الكلاسيك) ليست الا حالة نظرية لا وجود لها في الحياة العملية.
- في المدى القصير يعتمد الانتاج على مستوى الاستخدام (عنصر العمال) على اعتبار أن جميع الموارد الاخرى محدودة في المدى القصير (رأس المال و التكنولوجيا) اللذان يلعبان دورا فعالا لكن في المدى الطويل.
- الانتاج يعتمد على التوقعات المستقبلية للمنتجين (الاستثمار يعتمد بجزء منه على توقعات الشركة المستقبلية لوضع الاقتصاد). هذا يعني أن نظرية الدخل و الاستخدام و الانتاج هي عبارة عن نظرية حول الطلب الكلي لكون الطلب المتوقع (الانفاق الكلي المتوقع والمرغوب عند كل مستوى من مستويات الدخل القومي) هو العامل الاساسي لاستغلال الطاقة الانتاجية.
- **سعر الفائدة:** رغم تأثيره على قرارات المستثمرين إلا أنه ليس العامل الوحيد الأكثر أهمية في اعادة التوازن فالعامل الأهم هو الربح الذي يتوقعه رجال الأعمال. ففي حالة الركود و تشاؤم رجال الأعمال حول المبيعات و الأرباح المستقبلية تكون عادة أسعار الفائدة منخفضة و رغم ذلك لا تشجع رجال الأعمال على زيادة استثماراتهم.

ثانيا : فرضيات النظرية الكينزية في الدخل و الاستخدام و الانتاج:

- الطلب الكلي الفعال للسلع و الخدمات عامل مهم لتحديد الدخل القومي و التأثير على مستوى الأسعار.
- الادخار يُمكن أن يتأثر بعوامل أخرى غير سعر الفائدة كالدخل.
- المصلحة العامة قد تتعارض أحيانا مع المصلحة الخاصة.
- النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة.
- قد تكون الأجور عند مستوى معين غير مرنة (جمود الأجور) مما يخفض مستوى العمالة عند مستوى التشغيل الكامل فتحدث بطالة. كما ان انخفاض الأجور لا يحقق توازن تلقائي لسوق العمال.
- لا توجد حرية كاملة للأفراد (عدم توفر شروط المنافسة الكاملة).
- يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد (في حال وجود بطالة) و بالتالي حدوث فجوة انكماشية. او يتوازن عند مستوى أكبر من الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية و بالتالي حدوث فجوة تضخمية. هنا يستوجب استخدام السياسات المالية أو النقدية لعلاج هذه الاختلافات.

المدرسة الكلاسيكية

هي اقدم من المدرسة الكنزية

مفهوم ومبادئ النظرية الكلاسيكية :

1. هي تؤمن وتنص على ان قوى السوق الحر هي قادرة على تحقيق التوازن الاقتصادي أو تحقيق التوظيف الكامل لعناصر الانتاج أي ترك السوق يعمل بحريه دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تعتقد انه اذا حصل اختلال في توازن الاقتصاد او في السوق فإن مرونة الاسعار او السوق لوحده قادر من خلال العرض والطلب على اعادة التوازن للاقتصاد (أي ترك السوق يعمل وحده بدون تدخلات من قبل الدولة)

2. العرض يخلق الطلب وهو (قانون ساي للاسواق) أي ان كل مايعرضه البائعون سوف يجد دنما من يشتريه ويطلبه وبالتالي لا يوجد فائض ولا اختلال في التوازن *لان الانتاج يولد الدخل والدخل يولد الانفاق والانتاج يولد الطلب على السلع والخدمات والسلع والخدمات تولد انتاج وهكذا (أي انكرو وجود فائض في الانتاج لانه لا يوجد عرض كبير وعدم وجود طلب بل هم متساويان)

3. حتى لو احتجز جزء من الدخل ولم ينفق على شراء السلع والخدمات وذهب للمدخرات فهو لا يعتبر تسرب بل اعتبروه نوع من الانفاق ليس في الحاضر ولكن في المستقبل (كل ريال يدخر سوف نقوم بأستثماره لاحقا بواسطة رجال الاعمال عن طريق البنوك)

المدرسة الكينزية

جاءت على انقاض المدرسه الكلاسيكية بعد فشلها وحدوث الكساد العظيم الذي اصاب امريكا

مفهوم ومبادئ النظرية الكينزية

1. المنافسه الكامله قال كينز انها ليست الا حاله نظريه لا وجود لها في الحياه العمليه لان هناك في الاقتصاد اشكال للاحتكار وهذا يقوم على احتكار شخص للسوق والتحكم بالاسعار وان هذا الوضع ادى الى انهيار امريكا وهنا اخبر كينز انه لا يمكن للاقتصاد ان يعيد نفسه بنفسه لان قوى العرض والطلب لوحدها لا تستطيع اعادة التوازن للسوق بل يجب على الدوله ان تتدخل وبالرغم من ان العرض كان كبير في اسواق امريكا وانهيار الاسعار الا ان الناس لم تتدفع للطلب على السلع

2. يوجد داعي لتدخل الدوله في النشاط الاقتصادي احيانا لاعادة التوازن للاقتصاد وتحفيز الاقتصاد ودفع عجلة الاقتصاد للتحرك كما انه لايمكن للعرض ان يخلق الطلب ولكن المحرك هو الطلب الكلي الفعال وهو ما يحرك الشركات ويدفعها للانتاج ويولد العرض أي ان (كنز رفض قانون ساي)

3. شدد كينز على ان الاستثمار لا يساوي الادخار دنما على عكس التقليديين اعتقد انه ليس بالضروره ان تكون نفس الجماعات التي تستثمر هي التي تقوم بالادخار واعتقد ان الاموال المدخره تحتاج الى فتره زمنيه لتتحول الى استثمار وهذا يؤدي الى اختلال النشاط الاقتصادي

مثال من اسئلة السنوات: عدم سيادة المنافسه الكامله في اسواق رأس المال والعمل والسلع والخدمات هي من فرضيات نظرية الكينزية؟
صحيح

مثال من اسئلة السنوات: قانون ساي في الاسواق يعني ؟ العرض يولد الطلب

الدخل ينفق على الاستهلاك والادخار

$$y=C+S$$

عند عدم تساوي الادخار S مع الاستهلاك
إفان سعر الفائدة وهي النقود الذي يتناسب
طرديا مع الادخار وعكسيا مع الاستثمار
سوف يعيد حالة التوازن للاقتصاد

مرونة الاسعار والاجور الفائدة :

سوق رأس المال أو النقود (عندك طلب
وعندك عرض ونقطت التوازن هي سعر
التوازن في الاموال نفس الشيء هناك عرض
المال وهو للاموال القابلة للاقتراض أي انها
مرنه تستطيع ان ترتفع وتنزل بسهولة فإذا
كان عرض النقود (المدخرات) مرتفع فإن
سعر الفائدة ينخفض لتشجيع الناس
(المستثمرون) على الطلب وعند زيادة الطلب
يعود التوازن لانه هناك علاقة طردية من
ناحيث العرض وعكسية من ناحيث الطلب
(فلو عجز سعر الفائدة عن احداث التوازن فإن
مرونة الاسعار سوف تعيد التوازن

فرضيات النظرية الكلاسيكية (تلخيص كل
ماسبق)

• سيادة المنافسة الكاملة

*الحرية(المرونة)

*التوازن التلقائي في جميع الاسواق

وعدم حدوث فائض

*العرض يخلق الطلب (قانون ساي)

*افتراض ثبات كلا من سرعة تدفق

النقود وحجم السلع

التوازن الكلي حسب النظرية

الكلاسيكية عندما يلتقي منحني الطلب

الكلي مع العرض الكلي

هنا يرى كينز ان الاستثمار لا يعتمد على سعر
الفائدة وانما يعتمد على التوقعات المستقبلية
للاقتصاد

وهنا يرى ان سعر الفائدة جزء ولكن الطلب
من قبل رجال الاعمال لا يعتمد على سعر
الفائدة ولكن يعتمد على توقعات الارباح من
هذا النشاط فسعر الفائدة يلعب دورا ولكن
الدور الاساسي للربح

الكلاسيك الفائدة

الكينز الربح

فرضيات النظرية الكينزيه(تلخيص كل
ماسبق)

*الطلب الكلي الفعال للسلع عامل مهم لتحديد

الدخل القومي والتاثير على مستوى الاسعار

*الادخار يمكن ان يتاثر بعوامل اخرى غير

سعر الفائدة كالدخل

*المصلحة العامة قد تتعارض احيانا مع

المصلحة الخاصة

*النقود ليست محايدة بل تؤثر على سعر الفائدة

*قد تكون الاجور عند مستوى معين غير مرنة

*لا توجد حرية كاملة للافراد

*يمكن ان يتوازن الدخل القومي عند مستوى

اقل من التشغيل الكامل للموارد او يتوازن عند

مستوى اكبر من التشغيل الكامل نظرا

لافتراض التوظيف الكامل وهنا المستوى

العام للاسعار يتناسب طرديا مع كمية النقود

المعروضة

مثال من اسئلة
السنوات: مرونة
الاسعار والاجور
هي من فرضيات؟
النظرية الكلاسيكية

مثال من اسئلة
السنوات: حيادية
النقود عند
الكلاسيك تعني؟
إذا زاد عرض
النقود فإن الانتاج
لن يتاثر

ثالثا : النموذج الكينزي وتحديد الدخل التوازني:

افتراضات النموذج:

- الطلب على السلع والخدمات يُحدد الإنتاج، أو مستوى الإنتاج المحلي الإجمالي، على الأقل في الأجل القصير.
- الأجل القصير هو الفترة من الزمن التي لا تتغير الأسعار خلالها أو تتغير بشكل طفيف جدا.
- في الأجل القصير المنتجون يعرضون جميع الإنتاج المطلوب.
- في الأجل القصير يتعدل الاقتصاد بسرعة من أجل الوصول إلى مستوى التوازن بحيث الطلب الكلي يساوي الإنتاج (العرض الكلي من السلع والخدمات).
- سوف نستعرض ما يلي:

- 1) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد ورجال الأعمال).
- 2) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الأفراد ورجال الأعمال والحكومة).
- 3) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح (الأفراد ورجال الأعمال والحكومة والقطاع الخارجي)

1) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاعي (الأفراد ورجال الأعمال)

- التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = العرض الكلي (الإنتاج الكلي)

$$\text{Aggregate Supply} = \text{Aggregate Demand}$$

$$AS = AD$$

$$Y = C + I$$

- بخصوص الاستهلاك C هو مقدار ما ينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات.
- حسب كينز فان الاستهلاك يعتمد على الدخل بعلاقة طردية.
- ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للادخار S خاصة في المدى القصير.
- أنواع الاستهلاك:
- 1) الاستهلاك الثابت (المستقل) C_a : الذي لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله = صفر.
- 2) الاستهلاك المتغير (التابع) by : حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل ويقل مع انخفاضه.
- 3) الاستهلاك الكلي $C = C_a + C_b$ (الاستهلاك الثابت C_a + الاستهلاك المتغير by) وهو عبارة عن جدول أو معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وما ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات وهي علاقة موجبة:

$$C = C_a + by$$

حيث:

$$C = C_a + by$$

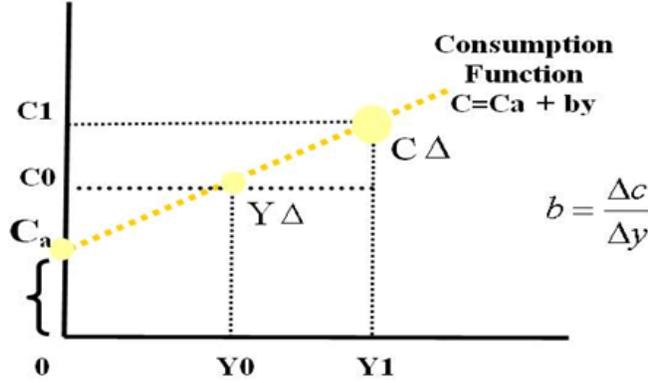
C_a : الاستهلاك الثابت (المستقل)

b هو الميل الحدي للاستهلاك: مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة. تعريف الميل الحدي للاستهلاك رياضياً :

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = b$$

مثال : لو كانت $b = 0.8$ فهذا يعني أنه لو زاد الدخل ريال واحد فسوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 هللة. ولو زاد الدخل القومي بقيمة 100 مليون ريال سوف يزيد الاستهلاك بقيمة 80 مليون ريال وهكذا.

Y : الدخل القومي (الدخل المتاح الذي لا يوجد فيه تدخل حكومي ولا فيه صافي صادرات)



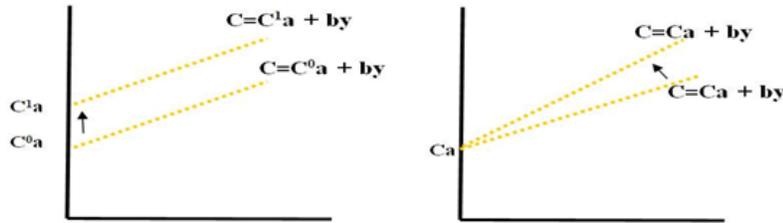
تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت C_a سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لأعلى بشكل موازي لنفسه بسبب:
زيادة الثروة وتشمل: ارتفاع قيمة الأسهم أو ارتفاع قيمة السندات أو ارتفاع قيمة السلع المعمرة المملوكة بواسطة المستهلكين (كلها تؤدي لزيادة الثروة).

ثقة المستهلك (عندما يكون المستهلك أكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون الاستهلاك الثابت أكبر) (وعندما يكون متشائماً فيكون الاستهلاك الثابت أقل لأنه يريد أن يدخر من أجل المستقبل).

تأثير ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك b من خلال:

(التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل) وهل هي دائمة أو مؤقتة.

انخفاض ضريبة الدخل: يعني هذا زيادة في الميل الحدي للاستهلاك فإذا انخفضت ضريبة الدخل فان الميل الحدي للاستهلاك سوف يزيد والعكس صحيح (علاقة عكسية).



تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت

ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

بالنسبة للاستثمار I فهو ثابت لا يعتمد على الدخل (أي أنه مستقل عن الدخل)

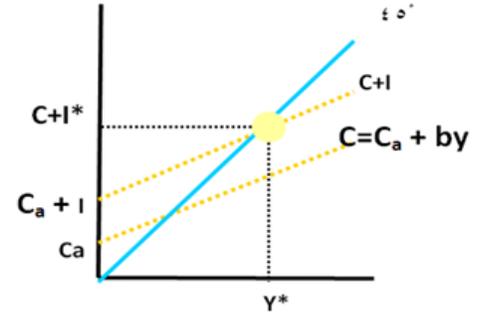
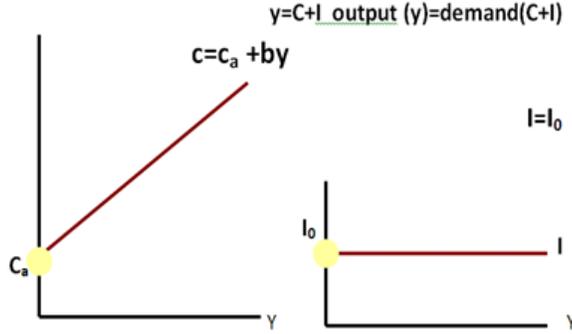
بالتالي الطلب الكلي في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين سيكون بجمع الاثنين معا (الطلب الاستهلاكي C + الطلب الاستثماري I) بالنسبة للانتاج (العرض الكلي AS) يمثل خط الدخل (خط الـ 45 درجة)

التقاء الاثنين معا يحقق **التوازن** في الاقتصاد:

تقاطع دالة الطلب الكلي المتمثل في الاستهلاك C + الاستثمار I مع العرض الكلي المتمثل في خط الـ 45 ° يُحدد الدخل التوازني (Y*) الموجودة على المحور الأفقي والتي تتساوى مع الطلب الكلي (C+I)* أي أنه إذا كانت $100 = (Y^*)$ فإن $(C+I)^*$ لابد أن تساوي 100. إذا هذه نقطة التوازن:

$$AS = AD$$

$$Y = C + I$$



العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

الدخل يتوزع بين الاستهلاك والادخار أي أن:

$$Y = C + S$$

$$S = Y - C$$

نجد أن الادخار = الدخل - الاستهلاك

كتابة دالة الادخار S:

نستنتجها من دالة الاستهلاك $C = C_a + by$ حيث دالة الادخار تكتب بصيغة تشابه دالة الاستهلاك:

$$S = -C_a + (1-b)y$$

S وهو الادخار، $-C_a$ وهو الادخار الثابت وهو سالب

$1-b$: الميل الحدي للادخار

مثال: إذا كانت دالة الاستهلاك هي $C = 50 + 0.75Y$ بالتالي:

$$S = -50 + (1 - 0.75)Y$$

$$S = -50 + 0.25Y$$

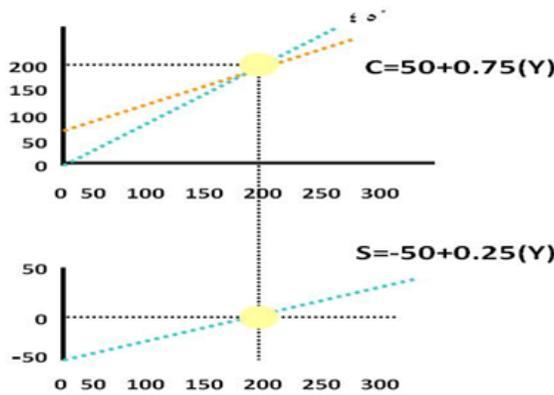
مثال آخر: أوجد دالة الادخار اذا علمت أن دالة الاستهلاك هي:

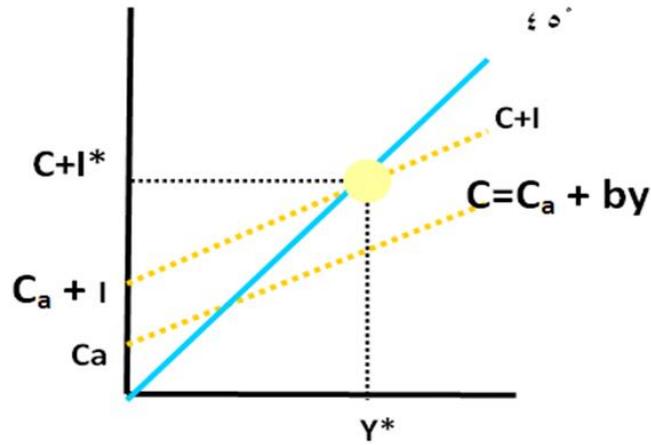
$$C = 10 + 0.80Y$$

الحل:

$$S = -10 + (1 - 0.80)Y$$

$$S = -10 + 0.20Y$$





التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الأفراد ورجال الاعمال

إذا علمت أن : دالة الاستهلاك : $C = 50 + 0.75Y$ و الاستثمار الثابت 100 مليون ريال و دالة الادخار : $S = -50 + 0.25Y$ أوجد الاستهلاك الكلي والادخار الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل؟ ثم أوجد الدخل التوازني Y^* ؟

*عندما يكون الدخل $Y = 0$ يكون الاستهلاك الكلي يساوي : $C = 50 + 0.75(0)$

$$C = 50 + 0 = 50$$

*عندما يكون الدخل $Y = 200$ يكون الاستهلاك الكلي يساوي : $C = 50 + 0.75(200)$

$$C = 50 + 150 = 200$$

*عندما يكون الدخل $Y = 0$ يكون الادخار الكلي يساوي : $S = -50 + 0.25(0)$

$$S = -50 + 0 = -50$$

Y	C	I	S
0		100	
200		100	
400		100	
600		100	
800		100	
1000		100	

التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الأفراد ورجال الاعمال
 دالة الادخار: $S = -50 + 0.25 Y$ دالة الاستهلاك: $C = 50 + 0.75 Y$
 $Y^* = 600$

الطلب الكلي AD او الانفاق الكلية AE	الادخار	الاستثمار	الاستهلاك	الدخل (الانتاج)
C+I	S	I	C	Y
150	-50	100	50	0
300	0	100	200	200
450	50	100	350	400
600	100	100	500	600
750	150	100	650	800
900	200	100	800	1000
1050	250	100	950	1200

• تحديد الدخل التوازني جبريا في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين :

• صيغة الدخل التوازني Y^* هي :

• الدخل التوازني (Y^*) = مجموع الاتفاق الثابت x المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I) \quad \text{وتكتب أيضا: } \frac{C_a + I}{1-b} \quad \text{حيث:}$$

$\frac{1}{1-b}$ هو مضاعف الاتفاق (سواء اكان اتفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي)

ويُعرف أنه : مقدار التغير في الدخل التوازني نتيجة لتغير الاتفاق الثابت. وهو مقلوب الميل الحدي للادخار.

مثال: اذا علمت أن دالة الاستهلاك الكلية: $C = 50 + 0.75 Y$ وكان الاستثمار يساوي 100 مليون ريال : أحسب الدخل التوازني ؟
الحل:

$$C = C_a + b Y$$

• $50 = C_a$ و $100 = I$ ، ومجموعهم 150 وبالتالي :

الدخل التوازني = مجموع الاتفاق الثابت x المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} (50 + 100)$$

$$Y^* = 4 (150)$$

$$Y^* = 600 \text{ ريال مليون}$$

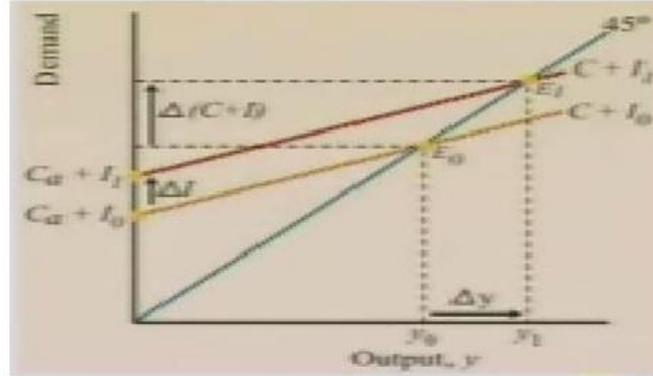
• مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I} =$ مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b}$

مثال: اذا زاد الاستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل القومي Y ؟

مضاعف الانفاق $= \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$ أضعاف.

بالتالي سوف يزيد الدخل القومي بمقدار $50 \times 4 = 200$ مليون ريال.

الخلاصة: الزيادة في الاستثمار أو في الاستهلاك الثابت تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.



٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الأفراد ورجال الأعمال والحكومة).

سنضيف على نموذجنا السابق فقط قطاع الحكومة G بحيث يصبح كالاتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

Y = C + I + G

الانفاق الحكومي G مثله مثل الانفاق الاستثماري ثابت اي مستقل لا يعتمد على الدخل.

مضاعف الانفاق الحكومي $\frac{\Delta Y}{\Delta G} =$ مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I} =$ مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b}$

- للتذكير في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : $C = 50 + 0.75Y$ حيث :
- $Ca = 50$ والـ $I = 100$ ، ومجموعهم **150** وبالتالي كان :
- الدخل التوازني $Y^* = 4 \times 150 = 600$ مليون ريال
- إذا أضفنا الانفاق الحكومي **G** للنموذج بقيمة **40** مليون ريال كم يصبح الدخل التوازني Y^* ؟ وكم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بـ **40** مليون ريال؟
- الدخل التوازني = مجموع الانفاق الثابت \times المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (Ca + I + G)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} (50 + 100 + 40)$$

$$Y^* = 4 (190)$$

$$Y^* = 760 \text{ ريال مليون}$$

- لقد زاد الدخل التوازني بقيمة **160** مليون ريال حيث ارتفع من **600** الى **760** مليون ريال.
- وهذه نفسها قيمة المضاعف: $4 \times 40 = 160$ مليون ريال
- الدخل التوازني الجديد = $600 + 160 = 760$ مليون ريال.
- **الخلاصة:** الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازني بمقدار **4** اضعاف الزيادة في **G**.

• مضاعف الميزانية المتوازنة:

- المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب) : يعني أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار **100** مليون ريال والتمويل بزيادة الضرائب بمقدار **100** مليون ريال يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار بمقدار **100** مليون ريال.

- السبب ان **مضاعف الانفاق** اكبر من **مضاعف الضريبة**

$$\frac{-b}{1-b} < \frac{1}{1-b}$$

$$\frac{-0.75}{1-0.75} < \frac{1}{1-0.75}$$

$$-3 < 4 \quad \text{في مثالنا :}$$

- لو زاد الانفاق الحكومي بمقدار **10** مليون فهذا يعني أن الدخل سيزيد بمقدار **40** مليون
- أما لو زادت الضرائب بمقدار **10** مليون فهذا يعني أن الدخل سينخفض بمقدار **-30** مليون
- بالمحصلة النهائية سيزيد الدخل بمقدار: **10** مليون

٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح.

سنضيف الان الى نموذجنا السابق قطاع التجارة الخارجية **X-M** بحيث يصبح كالآتي:
التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

$$\text{Aggregate Supply} = \text{Aggregate Demand}$$

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

X انفاق الخارج على صادراتنا مثله مثل الانفاق الاستثماري **I** والحكومي **G** ثابت لا يعتمد على الدخل.

M=mY الواردات تعتمد على دخلنا. **m**: هو الميل الحدي للاستيراد

صيغة الدخل التوازني Y^* في اقتصاد مفتوح:

$$\text{حيث: } Y^* = \frac{1}{1-b+m} (C_a + I + G + X)$$

$\left(\frac{1}{1-b+m}\right)$ هو مضاعف الاقتصاد المفتوح وهو دائما أصغر من مضاعف المغلق $\frac{1}{1-b}$ (3) تحديد التوازن الكلي في

السياسات الاقتصادية الحكومية:

- السياسات الحكومية المتخذة لاحداث تغييرات في الاقتصاد هي:
- **السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policies**: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترفع الانتاج الكلي GDP عن طريق زيادة **G** او تخفيض **T** (نستخدمها في حالة الركود او الكساد).
- **السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policies**: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم تخفض الناتج الكلي GDP عن طريق تخفيض **G** او زيادة **T**. (نستخدم هذه السياسة في حالة الازدهار او الانتعاش الاقتصادي).

• المثبتات الالية: الضرائب والتحويلات (الاعانات و تعويضات البطالة):

(١) في حالة الركود الاقتصادي: تلجأ الحكومة الى زيادة التحويلات و تقلل فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين أيدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (Y).

(٢) في حالة الرواج الاقتصادي: تلجأ الحكومة الى تقليل التحويلات و تزيد فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين أيدي الناس و يقل الاستهلاك وهذا يخفض الطلب الكلي مما يقلل الاسعار و يقل الانتاج (Y).

الاستهلاك C هو مقدار ماينفقه القطاع العائلي على شراء السلع والخدمات

حسب كينز انه يعتمد على الدخل بعلاقة طردية

ليس كل زيادة في الدخل تذهب لزيادة الاستهلاك بل هناك جزء منها يذهب للاسثمار S خاصة في المدى القصير

AD هو الطلب الكلي
AS هو العرض الكلي
Y هو الدخل
C هو الاستهلاك
I هو الاستثمار

التوازن يتحقق عندما :

$$As=AD$$

$$Y=C+I$$

$$C=Ca+bs$$

انواع الاستهلاك

الاستهلاك الثابت (المستقل Ca) الذي لا يعتمد على الدخل حيث هناك استهلاك لكل فرد حتى وان كان دخله=صفر

الاستهلاك المتغير (التابع by) حيث يزيد الاستهلاك مع زيادة الدخل و يقل مع انخفاضه

الاستهلاك الكلي (C) : هو عبارة عن جدول او معادلة تبين العلاقة بين مستوى الدخل وماينفقه المستهلكون وهي علاقة موجبة
$$C=Ca+by$$

b هو الميل الحدي للاستهلاك هو مقدار الزيادة في الاستهلاك نتيجة زيادة الدخل بوحدة واحدة

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

تأثير ارتفاع الاستهلاك الثابت Ca سيكون انتقال منحنى الاستهلاك الكلي C لى بشكل موازي لنفسه بسبب :

مثال من اسئلة السنوات:
انخفاض الاستهلاك
الثابت سيؤدي الى نقل
منحنى الطلب الكلي
باتجاه؟**الاسفل**

١. زيادة الثروة وتشمل

• ارتفاع السندات والاسهم يؤدي الى زيادة الثروة

٢. ثقة المستهلك

عندما يكون المستهلك اكثر ثقة بالمستقبل فهنا يكون
الاستهلاك الثابت اكبر والعكس

تأثير الميل الحدي للاستهلاك b من خلال:

التقديرات الشخصية للزيادة في الدخل

• هل هي دئمة او مؤقتة

انخفاض ضريبة الدخل

• يعني هذه الزيادة في الميل الحدي للاستهلاك فاذا انخفضت الضريبة زاد الميل الحدي واذا زادة قل
يعني علاقة عكسية

مثال من اسئلة السنوات:
ارتفاع قيمة الاسهم
والسندات سيكون تأثيره؟
ارتفاع الاستهلاك الثابت

مثال من اسئلة السنوات:
خط 45 درجة يمثل؟
العرض الكلي

يتحقق التوازن في الاقتصاد المغلق المكون من قطاعين عند:
تقاطع الطلب الكلي متمثل في الاستهلاك (C) + الاستثمار (I) مع العرض المتمثل في خط (45)
يحدد الدخل التوازني (y) الموجود على المحور الافقي تتساوى مع الطلب الكلي
*بمعنى: اذا كانت (y)=100 فإن (C+I) لا بد ان تساوي 100 As=AD Y=C+I

مختصر اخر جزء في اللقاء الخامس واللقاء السادس كامل سيكون اسئلة من السنوات السابقة مع شرح طريقة حلها

الفقرات من 1 الى 6 مرتبطة بالمثل التالي (الأرقام بمليون ريال)

افترض ان النموذج الكينزي موضحا بالمعادلة التالية:

$$Y = C + I$$

$$C = 100 + 0.90Y$$

$$I = 50$$

س1 الرقم (0.90) في دالة الاستهلاك يمثل:

أ. الميل الحدي للاستهلاك ب. الاستهلاك المتغير ج. الميل الحدي للاادخار د. الاستهلاك الثابت

هنا القانون هو $C = C_a + by$

اذا 100 هي الاستهلاك الثابت

0.90 هو الميل الحدي للاستهلاك y الاستهلاك المتغير

س2 من خلال دالة الاستهلاك أعلاه احسب ميل الادخار الحدي:

أ. 0.15 ب. 0.20 ج. 0.10 د. 0.5

هنا يتم حساب ميل الادخار الحدي كالتالي $I = 1 - b$

هنا اذا جينا نحسب نطرح وراح يطلع الناتج 0.1 وهي نفسها 0.10 (الاصفار على اليمين بعد الفاصلة ماتاثر)

$$I=1-0.9 = 0.1$$

س3 مقدار مضاعف الانفاق:

- أ. 40 ب. 10 ج. 20 د. 30

مقدار مضاعف الانفاق هو $\frac{1}{1-b}$ هنا اقتصاد مغلق مكون من قطاعين C و I

$$10 = \frac{1}{1-0.9}$$

س4 مقدار الدخل التوازني:

- أ. 500 مليون ب. 400 مليون ج. 1500 مليون د. 1000 مليون

الدخل التوازني = المضاعف x مجموع الانفاق
المضاعف طلعه في السؤال السابق 10 / مجموع الانفاق هو $Ca+I$ الاستهلاك الثابت + الاستثمار
 $10(100+50) = 1500$

س5 اذا زاد الانفاق الحكومي بمقدار 20 مليون وتم تمويله بزيادة الضرائب الاجمالية الثابتة بقيمة 20 مليون ريال فان الدخل التوازني سوف يزيد بمقدار:

- أ. 200 مليون ب. 2000 مليون ج. 100 مليون د. 20 مليون

هنا بما ان الانفاق الحكومي والضرائب زادا بنفس المقدار اذا الدخل التوازني يزيد بنفس المقدار ايضا

س6 دالة الادخار هي:

أ. $S = 50 + 0.10 Y$

ب. $S = 50 - 0.25 Y$

ج. $S = -10 + 0.25 Y$

د. $S = -100 + 0.10 Y$

دالة الادخار نوجدها بخطوتين : 1- نحول Ca الاستهلاك الثابت الى سالب (-100)

2- نوجد ميل الادخار الحدي واوجدناه في السؤال الثاني 0.10

الفقرات من 7 الى 10 مرتبطة بالمثال التالي (الارقام بالمليون دينار):

افترض أن النموذج الكينزي موضحاً بالمعادلات التالية:

$$C = 200 + 0.80 Y \quad I = 50 \quad G = 150$$

س7 مقدار مضاعف الانفاق الحكومي:

أ. 4

ب. 5

ج. 8

د. 10

هنا اعطانا ثلاث قطاعات أي اقتصاد مغلق من ثلاث قطاعات وطلب مضاعف الانفاق وهو $5 = \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{1-b}$

س8 مقدار الدخل التوازني:

أ. 1500 مليون

ب. 1000 مليون

ج. 2000

د. 500 مليون

هنا طلب مقدار الدخل التوازني وهو $Ca + I + G = 55$ (لانه اقتصاد مغلق من 3 قطاعات) و المضاعف اوجدناه في السؤال السابق $5 = 5 \times (200 + 50 + 150) = 2000$

س9 إذا زاد الانفاق الاستثماري بمقدار 50 مليون دينار، فإن الدخل التوازني سوف يزيد بمقدار:

أ. 20 مليون

ب. 25 مليون

ج. 40 مليون

د. 250 مليون

الدخل التوازني = المضاعف \times مقدار الزيادة
الدخل التوازني $= 5 \times 50 = 250$

س10 إذا زاد الانفاق الحكومي بمقدار 10 مليون دينار، وتم تمويله بزيادة الضرائب الاجمالية الثابتة بنفس المقدار. فإن الدخل التوازني سوف يزيد بمقدار:

أ. 3 مليون

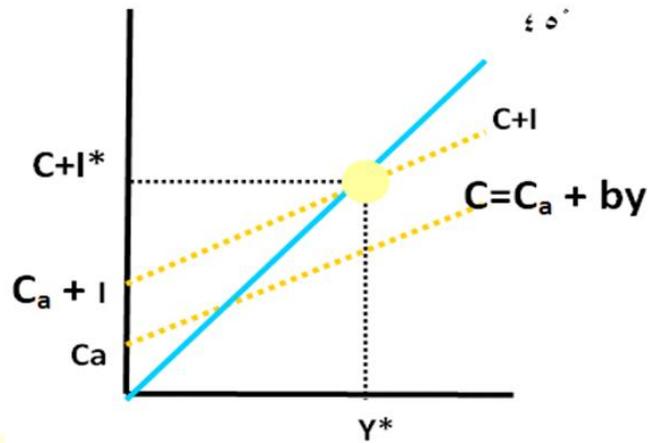
ب. 50 مليون

ج. 10 مليون

د. 20 مليون

إذا زاد الانفاق الحكومي وزادت الضرائب بنفس المقدار فإن الدخل التوازني يزيد ايضا بنفس المقدار

اللقاء السابع



التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الأفراد ورجال الاعمال

إذا علمت أن : دالة الاستهلاك : $C = 50 + 0.75Y$ و الاستثمار الثابت 100 مليون ريال و دالة الادخار: $S = -50 + 0.25Y$ أوجد الاستهلاك الكلي والادخار الكلي عند كل مستوى من مستويات الدخل؟ ثم أوجد الدخل التوازني Y^* ؟

*عندما يكون الدخل $Y = 0$ يكون الاستهلاك الكلي يساوي : $C = 50 + 0.75(0)$

$$C = 50 + 0 = 50$$

*عندما يكون الدخل $Y = 200$ يكون الاستهلاك الكلي يساوي: $C = 50 + 0.75(200)$

$$C = 50 + 150 = 200$$

*عندما يكون الدخل $Y = 0$ يكون الادخار الكلي يساوي: $S = -50 + 0.25(0)$

$$S = -50 + 0 = -50$$

Y	C	I	S
0		100	
200		100	
400		100	
600		100	
800		100	
1000		100	

التوازن في اقتصاد مغلق مكون من قطاع الافراد ورجال الاعمال
 دالة الادخار: $S = -50 + 0.25 Y$ دالة الاستهلاك: $C = 50 + 0.75Y$
 $Y^*=600$

الدخل (الانتاج)	الادخار	الاستثمار	الطلب الكلي AD او الانفاق الكلية AE
Y	S	I	C+I
0	-50	100	150
200	0	100	300
400	50	100	450
600	100	100	600
800	150	100	750
1000	200	100	900
1200	250	100	1050

• تحديد الدخل التوازني جبريا في اقتصاد مغلق مكون من قطاعين :

• صيغة الدخل التوازني Y^* هي :

• الدخل التوازني (Y^*) = مجموع الانفاق الثابت \times المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I) \quad \text{وتكتب أيضا: } \frac{C_a + I}{1-b} \quad \text{حيث:}$$

$\frac{1}{1-b}$ هو مضاعف الانفاق (سواء اكان انفاق استهلاكي أو استثماري أو حكومي)

ويُعرف أنه : مقدار التغيير في الدخل التوازني نتيجة لتغيير الانفاق الثابت. وهو مقلوب الميل الحدي للادخار.

مثال: اذا علمت أن دالة الاستهلاك الكلية: $C = 50 + 0.75Y$ وكان الاستثمار يساوي 100 مليون ريال : أحسب الدخل التوازني ؟
الحل:

$$C = C_a + b Y$$

• $50 = C_a$ و $100 = I$ ، ومجموعهم 150 وبالتالي :

الدخل التوازني = مجموع الانفاق الثابت \times المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (C_a + I)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} (50 + 100)$$

$$Y^* = 4 (150)$$

$$Y^* = 600 \text{ ريال مليون}$$

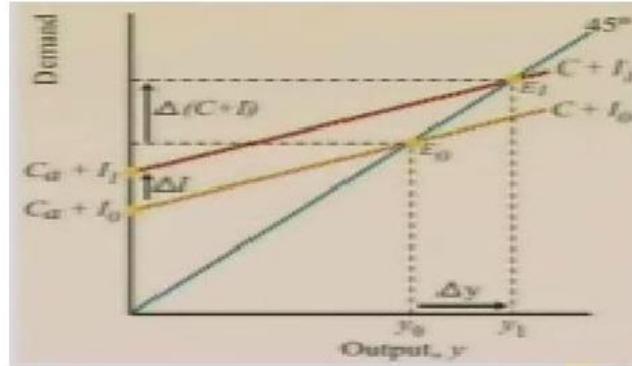
• مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I} =$ مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b}$

مثال: اذا زاد الاستثمار الخاص بمقدار 50 مليون ريال كم يزيد الدخل القومي Y ؟

مضاعف الانفاق $= \frac{1}{1-b} = \frac{1}{1-0.75} = \frac{1}{0.25} = 4$ أضعاف.

بالتالي سوف يزيد الدخل القومي بمقدار $50 \times 4 = 200$ مليون ريال.

الخلاصة: الزيادة في الاستثمار أو في الاستهلاك الثابت تتسبب في زيادة الدخل بمقدار أكبر.



٢) تحديد التوازن في اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات (الافراد ورجال الاعمال والحكومة).

سنضيف على نموذجنا السابق فقط قطاع الحكومة G بحيث يصبح كالآتي:

التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

Aggregate Supply = Aggregate Demand

AS = AD

Y = C + I + G

الانفاق الحكومي G مثله مثل الانفاق الاستثماري ثابت اي مستقل لا يعتمد على الدخل.

مضاعف الانفاق الحكومي $\frac{\Delta Y}{\Delta G} =$ مضاعف الاستثمار $\frac{\Delta Y}{\Delta I} =$ مضاعف الاستهلاك $\frac{\Delta Y}{\Delta C} = \frac{1}{1-b}$

- للتذكير في مثالنا السابق كانت دالة الاستهلاك الكلي : $C = 50 + 0.75Y$ حيث :
- $Ca = 50$ والـ $I = 100$ ، ومجموعهم 150 وبالتالي كان :
- الدخل التوازني $Y^* = 4 \times 150 = 600$ مليون ريال
- إذا أضفنا الانفاق الحكومي G للنموذج بقيمة 40 مليون ريال كم يصبح الدخل التوازني y^* ؟ وكم تغير الدخل التوازني نتيجة زيادة الانفاق الحكومي بـ 40 مليون ريال؟

الدخل التوازني = مجموع الانفاق الثابت \times المضاعف

$$Y^* = \frac{1}{1-b} (Ca + I + G)$$

$$Y^* = \frac{1}{1-0.75} (50 + 100 + 40)$$

$$Y^* = 4 (190)$$

$$Y^* = 760 \text{ مليون ريال}$$

لقد زاد الدخل التوازني بقيمة 160 مليون ريال حيث ارتفع من 600 الى 760 مليون ريال.

وهذه نفسها قيمة المضاعف: $4 \times 40 = 160$ مليون ريال

الدخل التوازني الجديد $= 600 + 160 = 760$ مليون ريال.

- **الخلاصة:** الزيادة في الانفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة GDP الناتج المحلي التوازني بمقدار 4 اضعاف الزيادة في G .

• مضاعف الميزانية المتوازنة:

- المقصود فيها (أن التغير في الإنفاق يساوي التغير في الضرائب) : يعني أن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون ريال والممول بزيادة الضرائب بمقدار 100 مليون ريال يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 100 مليون ريال.

- السبب ان مضاعف الانفاق اكبر من مضاعف الضريبة

$$\frac{-b}{1-b} < \frac{1}{1-b}$$

$$\frac{-0.75}{1-0.75} < \frac{1}{1-0.75}$$

$$-3 < 4 \quad \text{في مثالنا :}$$

- لو زاد الانفاق الحكومي بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل سيزيد بمقدار 40 مليون
- أما لو زادت الضرائب بمقدار 10 مليون فهذا يعني أن الدخل سينخفض بمقدار 30 مليون
- بالمحصلة النهائية سيزيد الدخل بمقدار: 10 مليون

٣) تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح.

سنضيف الان الى نموذجنا السابق قطاع التجارة الخارجية $X-M$ بحيث يصبح كالاتي:
التوازن الكلي يتحقق عندما : الطلب الكلي (الانفاق الكلي) = العرض الكلي (الانتاج الكلي)

$$\text{Aggregate Supply} = \text{Aggregate Demand}$$

$$AS = AD$$

$$Y = C + I + G + X - M$$

X انفاق الخارج على صادراتنا مثله مثل الانفاق الاستثماري I والحكومي G ثابت لا يعتمد على الدخل.

$M = mY$ الواردات تعتمد على دخلنا. m : هو الميل الحدي للاستيراد

صيغة الدخل التوازني Y^* في اقتصاد مفتوح:

$$Y^* = \frac{1}{1-b+m} (C + I + G + X) \quad \text{حيث:}$$

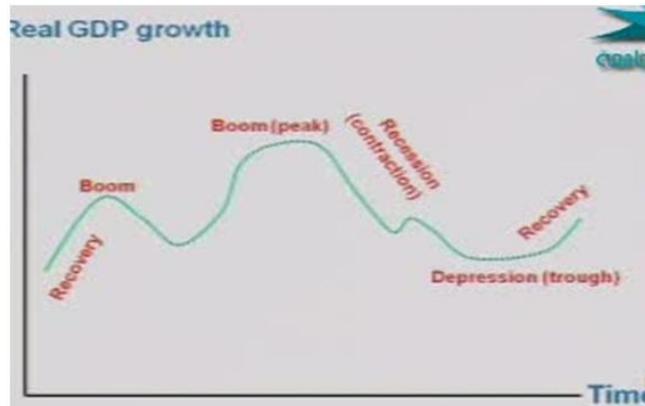
$$\left(\frac{1}{1-b+m}\right) \text{ هو مضاعف الاقتصاد المفتوح وهو دائما أصغر من مضاعف المغلق } \frac{1}{1-b}$$

السياسات الاقتصادية الحكومية:

- السياسات الحكومية المتخذة لاحداث تغييرات في الاقتصاد هي:
- **السياسات المالية التوسعية Expansionary Fiscal Policies**: تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم ترفع الانتاج الكلي GDP عن طريق زيادة G او تخفيض T (نستخدمها في حالة الركود او الكساد).
- **السياسات المالية الانكماشية Contractionary Fiscal Policies**: تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم تخفض الناتج الكلي GDP عن طريق تخفيض G او زيادة T . (نستخدم هذه السياسة في حالة الراج او الانتعاش الاقتصادي).
- المثبتات الالية هي: **الضرائب والتحويلات** : (الاعانات و تعويضات البطالة):
- **(١) في حالة الركود الاقتصادي**: تلجأ الحكومة الى زيادة التحويلات و تقلل فرض الضرائب مما يزيد الدخل المتاح بين أيدي الناس ويزيد الاستهلاك وهذا يرفع الطلب الكلي مما يزيد الانتاج (Y).
- **(٢) في حالة الراج الاقتصادي**: تلجأ الحكومة الى تقليل التحويلات و تزيد فرض الضرائب مما يقلل الدخل المتاح بين أيدي الناس فيقل الاستهلاك وهذا بدوره يُخفض الطلب الكلي مما يُقلل الاسعار و يقل الانتاج (Y).

التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية

- التقلبات الاقتصادية غير مرغوب فيها لأنها تتسبب في تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الانتاج الكامن وهذه التقلبات تسمى بالدورة الاقتصادية.
- الانتاج الكامن Potential Production (عند مستوى التوظيف الكامل) هو : أقصى انتاج يُمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة.
- اذا كان الاقتصاد بعيد عن مستوى التوظيف الكامل تكون الأسعار ثابتة أو ترتفع ارتفاع بسيط.
- اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الاسعار بشكل كبير.
- الاجل القصير في الاقتصاد الكلي يُشير الى الفترة الزمنية التي لا تتغير فيها الأسعار أو تتغير بشكل طفيف.
- الدورة الاقتصادية Business cycle
- تمر الدورة الاقتصادية بأربع مراحل هي :
 - **مرحلة الانتعاش Recovery** يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام، حيث يبدأ النشاط الاقتصادي بالزيادة المتمثلة في الإنتاج وانخفاض معدلات البطالة وارتفاع الأجور والتوسع في التسهيلات الائتمانية وتناقص حجم المخزون من السلع ومن ثمّ الزيادة في الدخل. والانتعاش يأخذ له وقت حتى يصل إلى مرحلة الرواج الاقتصادي، بالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جدا.
 - **مرحلة البروج أو الرخاء أو الإزدهار Boom** حيث تمثل أعلى نقطة في الدورة الاقتصادية وتتميز بارتفاع أكبر في مستوى الإنتاج يرافقه عادة ارتفاع في مستوى التشغيل (انخفاض أكبر في مستوى البطالة) مع ارتفاع مستوى الأسعار أي أن الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جدا ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير.
 - **مرحلة الركود Recession و مرحلة انكماش Contraction**: إذ يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب ومن ثمّ تتراجع الأرباح، وترتفع معدلات البطالة وتتناقص مستويات الأجور، ويظهر عجز عدد متزايد من المقترضين عن سداد القروض المستحقة عليهم من قبل البنوك، الأمر الذي يدفع إلى تقليص حجم الائتمان، كل هذا يسهم في تراجع الدخل على مستوى الاقتصاد (تراجع في مستوى الإنتاج وانخفاض في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة) وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا يكون هناك انكماش.
 - **حالة الكساد Depression**: تراجع أكبر ولفترة زمنية أطول في مستوى الإنتاج يرافقه تراجع حاد في مستوى التشغيل وارتفاع في مستوى البطالة بالإضافة إلى أن المدة تكون لفترة طويلة جدا أكثر من سنة عادة. مثل الكساد العظيم الذي ضرب امريكا بين ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣.



مضاعف الميزانية المتوازنة :

هو انه اذا زاد الانفاق الحكومي بمقدار 100 مليون فإن الممول الضرائب سوف يزيد بمقدار 100 مليون وبالتالي يؤدي الى زيادة الدخل بمقدار 100 مليون ايضا أي بنفس المقدار لان مضاعف الانفاق اكبر من مضاعف الضريبه وقانونه هو

$$C=50+0.75Y$$

$$\frac{-b}{1-b} < \frac{1}{1-b}$$
$$\frac{-0.75}{1-0.75} < \frac{1}{1-0.75}$$
$$-3 < 4$$

تحديد التوازن الكلي في اقتصاد مفتوح :

الاقتصاد المفتوح يختلف عن الاقتصاد المغلق وذلك انه يضم قطاع التجاره الخارجيه أي ان الاقتصاد في البلد يتعامل مع الخارج استيراد وتصدير عندما كان عندنا اقتصاد مغلق مكون من ثلاث قطاعات كان

$$Y^* = \frac{1}{1-b}(Ca+I+G) = \text{الدخل التوازني يساوي}$$

في الاقتصاد المفتوح نضيف له قطاع وهو القطاع الخارجي قطاع (التجاره الخارجي (X-M) يتحقق التوازن عندما يكون الطلب الكلي وهو مجموع الاربع قطاعات (Ca+I+G+X) هي صافي التجاره الخارجيه فيتحقق التوازن عندما يكون العرض الكلي من السلع والخدمات y=الطلب الكلي على الخدمات في البلد فبالثالي اذا كان الدخل اكبر زاد الطلب على المشتريات الخارجيه وكلما قل كلما قل شرائنا للسلع الخارجيه M=my فبالثالي الميل الحدي للاستيراد my والميل الحدي للاستهلاك by

صيغة الدخل التوازني في الاقتصاد المغلق مكون من ثلاث قطاعات $y^* = \frac{1}{1-b}(ca+I+G)$

صيغة الدخل التوازني في اقتصادمفتوح مكون من اربع قطاعات $y^* = \frac{1}{1-b+m}(Ca+I+G+X)$

مضاعف الانفاق في الاقتصاد المغلق = $\frac{1}{1-b}$

مضاعف الانفاق في اقتصاد مفتوح = $\frac{1}{1-b+m}$

الفرق بينهم اننا في المفتوح نضيف له المستوردات m مضاعف الاقتصاد المفتوح هو اصغر من مضاعف الاقتصاد المغلق لانه هناك تسرب في الدخل في الخارج أي يكون هناك انفاق على السلع في الخارج اما في الاقتصاد المغلق فانه لا يوجد فيه تسرب في الدخل فكل الدخول تنفق في الداخل ولا يذهب شيء منها للخارج هناك سياسات متبعه عند الرواج الاقتصادي او الانتعاش وفي حال الركود او الكساد في الاقتصاد وللحد من التضخم في البلد

السياسات الماليه التوسعيه :

تؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الانتاج الكلي في البلد وذلك عن طريق

1. زيادة الانفاق الحكومي G:

تقوم الحكومه بزيادة الانفاق الحكومي لكي تنشط عجز الاقتصاد وهذه الزيادة تؤدي الى زيادة الطلب الكلي لان الانفاق جزء من الطلب الكلي ومن ثم اذا زاد الطلب فهذا يؤدي الى ارتفاع الاسعار وبالتالي يقوم المنتجين بزيادة الانتاج ومن ثم الانتاج يباع ويولد الدخل القومي

2. تخفيض الضرائب T:

يؤدي ذلك الى ان الدخل المتاح وهو =الدخل الشخصي -الضرائب هنا تقوم الحكومه بتخفيض الضرائب هنا يزيد الدخل المتاح ويزيد الانفاق وذلك يزيد الطلب وبالتالي تزيد الاسعار وهذا يؤدي الى زيادة الارباح للشركات وعندما تزيد تولد الانتاج او التوسع وهنا يزيد البيع ويولد الدخل ويزيد الدخل القومي

السياسات الماليه الانكماشيه :

هنا العكس تماما من السياسه الماليه التوسعيه أي هنا نفهم وحدة والاخرى عكسها تماما فهنا تؤدي الى نقصان الطلب الكلي ومن ثم خفض الناتج الكلي وذلك عن طريق تخفيض الانفاق الحكومي G أو زيادة الضرائب T

المثبتات الاليه هي نوعين الضرائب والتحويلات(الاعانات وتعويزات البطاله)

الركود الاقتصادي :تلجاء الحكومه عادة الى زيادة التحويلات وتقلل من فرض الضرائب مما يؤدي الى زيادة الدخل المتاح

التحويلات (أي تزيد من تحويل مبالغ للعاطلين مثل حافز او دعم بعض المشاريع ببعض الاموال)

الرواج الاقتصادي : هنا تقلل التحويلات وتزيد من فرض الضرائب

التقلبات الاقتصاديه والدوره الاقتصاديه

التقلبات الاقتصاديه :

غير مرغوب فيها لانها تسبب تحرك الناتج المحلي الاجمالي بعيدا عن مستوى الانتاج الكامن وهي تسمى بالدوره

الاقتصاديه (الدوره الاقتصاديه ماهي الا تقلبات الاقتصاد صعودا وهبوطا)

الانتاج الكامن عند مستوى التوظيف الكامل :هذا اقصى انتاج يمكن الوصول اليه باستخدام الموارد المتاحة أي

*الانتاج عند مستوى التوظيف الكامل تكون الاسعار ثابتة او ترتفع ارتفاع بسيط

*اذا كان الاقتصاد قريب من مستوى التوظيف الكامل ترتفع الاسعار بشكل كبير

*الاجل القصير كيشير الى الفتره الزمنيه التي تتغير فيها الاسعار بشكل طفيف

مراحل الدورة الاقتصاديه

مرحلة الكساد

اذا بقي الركود فتره طويله اطول من مستوى الانتاج أي اكثر من سنه

مرحلة الركود

يتراكم المخزون نتيجة تناقص الطلب الكلي ويظهر عجز في السداد عند المقترضين من البنوك لقروضهم المستحقه مما يدفع البنوك لاجراء الاحتياطات وتبدأ بالتشدد وتقليل اعطاء القروض ويكون هناك انكماش اذا بقيت في الركود

مرحلة الرواج او الازدهار

تمثل اعلى نقطة في الدورة الاقتصاديه وتتميز بأرتفاع اكبر في مستوى الانتاج والاسعار والتشغيل وهنا البطاله تكون نسبتها منخفضه جدا

مرحلة الانتعاش

:يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام حيث يبدأ النشاط بالزيادة وتؤدي الى الطلب الكلي وهذا مرغوب في الاقتصاد

اللقاء الثامن والتاسع

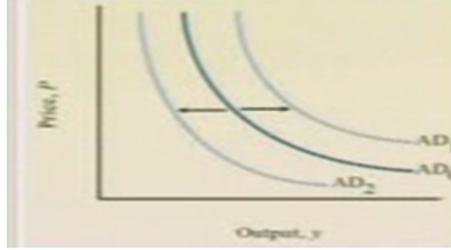
الطلب الكلي والعوامل المؤثرة فيه

- متحنى الطلب الكلي هو سالب الميل، لأنه يعكس علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار P والكمية المطلوبة من السلع والخدمات.
- الاسباب التي تجعله سالب الميل هي:
 - (1) أثر الثروة wealth effect
 - عندما يتخفف المستوى العام للأسعار فإن الثروة الموجودة لدى الناس سوف تزيد (أي أن كمية النقود الحقيقية $= \frac{1}{P}$ سوف تزيد مما يزيد ثروة الأفراد أكثر وبالتالي سيزيد طلبهم على السلع والخدمات المختلفة).
 - (2) أثر سعر الفائدة interest rate effect
 - انخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة كمية النقود الحقيقية بين أيدي الناس مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بالتالي فإن الاستثمارات ستزيد لأن أسعار الفائدة تعتبر تكلفه على المستثمر وتكلفه على المستهلك أيضاً المفترض مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات I وكذلك زيادة الاستهلاك C (وهما جزءان مهمان من دالة الطلب الكلي على السلع والخدمات).
 - (3) أثر التجارة الخارجية external trade effect
 - عندما ينخفض المستوى العام للأسعار تصبح السلع المحلية مغرية للشراء سواء للمواطنين أو للخارج مما يزيد الكمية المطلوبة على السلع المحلية على حساب السلع المستوردة.
 - أيضاً عندما يتخفف المستوى العام للأسعار يؤدي إلى زيادة كمية النقود الحقيقية بين أيدي الناس وهذا يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما سيجعل الطلب على العملة المحلية قليل وبالتالي سينخفض سعر العملة مما يعني حافزاً لشراء السلع المحلية لأن السلع الأجنبية ستكون مرتفعة الثمن مقارنة بالسلع المحلية.

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي

- العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب (نقله إلى اليمين) أو تخفيض الطلب الكلي (ازاحته إلى اليسار) يمكن تلخيصها:
 - زيادة الاستهلاك الثابت Ca ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
 - زيادة الاستثمار الثابت I ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
 - زيادة الإنفاق الحكومي G ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
 - تخفيض الضرائب T ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
 - زيادة الصادرات X ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
 - زيادة كمية النقود M في الاقتصاد ستؤدي إلى نقله إلى أعلى (اليمين) والعكس صحيح.
- عرض النقود الاسمي: كمية عرض النقود الموجودة في الاقتصاد.
- عرض النقود الحقيقي: عرض النقود الاسمي مقسوماً على المستوى العام للأسعار. بمعنى تكون نفس الكمية من النقود موجودة ولكن انخفض المستوى العام للأسعار فزادت القوة الشرائية لهذه النقود $= \frac{1}{P}$ (أي زاد عرض النقد الحقيقي) أو ارتفع المستوى العام للأسعار فقل عرض النقد الحقيقي.

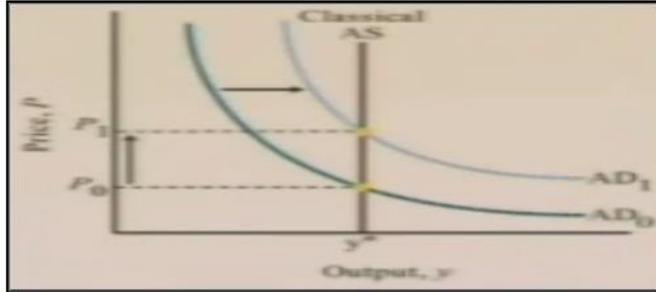
- السياسة المالية التوسعية **Expansionary Fiscal Policy** (زيادة **G** أو تخفيض **T**): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).
- السياسة المالية الانكماشية **Contractionary Fiscal Policy** (تخفيض **G** أو زيادة **T**): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).
- السياسة النقدية التوسعية **Expansionary Monetary Policy** (زيادة **M** أو تخفيض **P**): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أعلى (اليمين).
- السياسة النقدية الانكماشية **Contractionary Monetary Policy** (تخفيض **M** أو زيادة **P**): تؤدي إلى نقل منحني الطلب الكلي إلى أسفل (اليسار).



العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه

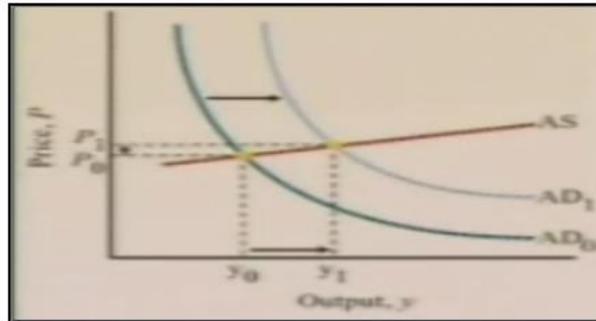
- منحني العرض الكلي يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام للاسعار **P** والنتاج المحلي الاجمالي الحقيقي من السلع والخدمات. وسندرس سويا :
 - 1- منحني العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل).
 - 2- منحني العرض الكينزي (على المدى القصير).
- أولا : **منحني العرض الكلي الكلاسيكي (على المدى الطويل)**
 - أي عندما يكون الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل للموارد.
 - مستوى الانتاج عند العمالة الكاملة لا يعتمد علي مستوى الاسعار، بل على عوامل العرض الاخرى: العمل ، راس المال والتكنولوجيا. وهذا هو السبب في جعل منحني العرض الكلاسيكي عموديا عند Y^* .
- في ظل المدرسة الكلاسيكية حيث يكون منحني العرض الكلي عموديا، فإن وظيفة منحني الطلب الكلي ذو الميل السالب هي فقط في تحديد المستوى التوازني للاسعار **P** كما في الشكل التالي :

- فلو ارتفع الطلب الكلي نتيجة تغير أحد محدداته التي درسناها سابقا وهي للتذكير :
 • زيادة الاستهلاك الثابت Ca أو زيادة الاستثمار الثابت I أو زيادة الإنفاق الحكومي G أو
 تخفيض الضرائب T أو زيادة الصادرات X أو زيادة كمية النقود M .
- فهذا يعني أن الطلب الكلي سينتقل الى أعلى (الى اليمين) مما يؤدي الى زيادة المستوى العام
 للأسعار من P_0 الى P_1 (حدوث تضخم) دون أي تأثير على الإنتاج Y^* (الذي يبقى ثابتا):



ثانيا: **منحنى العرض الكلي الكنزي (على المدى القصير):**

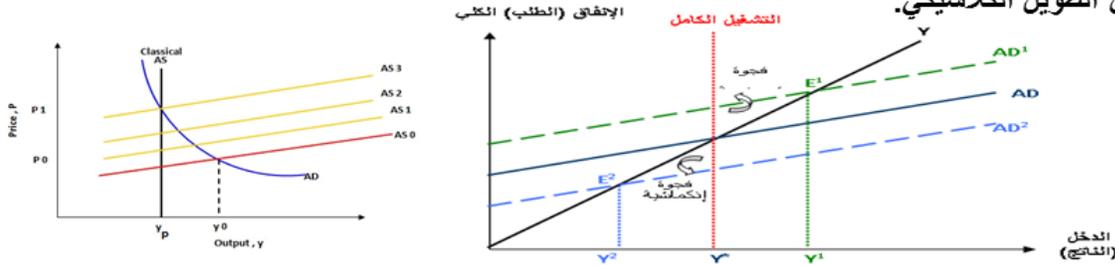
- منحنى العرض عند كينز هو **منحنى مستوى نسبيا ذو ميل موجب**، حيث أن الشركات تستجيب للتغيرات في الطلب الكلي في المدى القصير عن طريق تعديل الإنتاج أكثر من تعديل الأسعار. بمعنى: الزيادة في الطلب تقابل بزيادته في الإنتاج (والعكس صحيح).
- الطلب الكلي الفعال هو من يخلق العرض (أي يحدد مستوى الإنتاج Y في الأجل القصير).



- **الملخص:** عملية التعديل عند كينز نتيجة لتغير الطلب تأتي من خلال تغير الكميات (الإنتاج Y) بينما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية فالتغيرات والتعديلات لتغير الطلب تأتي من خلال التغير في المستوى العام للأسعار P لأن الإنتاج ثابت حيث منحنى العرض عمودي على Y^* .

• ملحوظتان مهمتان:

- التوازن في النموذج الكينزي لا يعني بالضرورة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل كما هو الوضع عند الكلاسيك، فقد يعمل ويتوازن الاقتصاد في المدى القصير عند مستوى أعلى من مستوى التوظيف الكامل Y_p أو Y^* وفي هذه الحالة يظهر ما يعرف بـ فجوة الطلب التوسعية (التضخمية).
- منحني العرض الكلي الكينزي سيستمر في الانتقال إلى اليسار حتى يتقاطع مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التوظيف الكامل.
- التعديلات في الأسعار والأجور في النهاية ستقلل الاقتصاد من توازن الأجل القصير الكينزي إلى توازن الأجل الطويل الكلاسيكي.

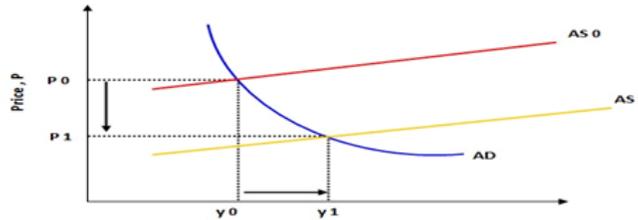


- وقد يعمل ويتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل Y^* لأن الأسعار وكذلك الأجور ليست مرنة مرونة كاملة لكي تحدث الانتقال مباشرة إلى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. وفي هذه الحالة يظهر ما يعرف بـ فجوة الطلب الانكماشية (يكون هناك نقص في الطلب الكلي الفعال).
- فقط في الأجل الطويل يعمل الاقتصاد عند مستوى العمالة الكاملة حيث تتعدل الأسعار.

صدمة العرض (أثر التغيرات في العرض الكلي على التوازن مع ثبات الطلب الكلي)

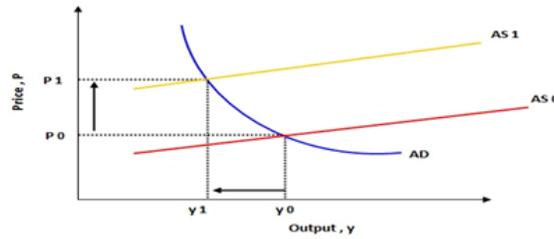
1) صدمة العرض التوسعية (صدمة العرض الايجابية أو المفضلة)

- تؤدي صدمة العرض التوسعية نتيجة الى (حدوث انخفاض في اسعار مدخلات الانتاج أو حدوث تقدم تكنولوجي) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليمين من AS_0 الى AS_1 مما يؤدي الى تغيير وضع التوازن من E_0 الى E_1 وهذا يؤدي الى زيادة الانتاج Y_0 من Y_1 الى Y_1 مع انخفاض الاسعار من P_0 الى P_1 . صدمة العرض الايجابية تؤدي الى تحقيق أفضل سيناريو مرغوب في الاقتصاد والمتمثل في: (زيادة الانتاج Y مع تخفيض الاسعار P).



٢) صدمة العرض الانكماشية (صدمة العرض المعاكسة أو غير المفضلة)

- تؤدي صدمة العرض الانكماشية نتيجة الى (حدوث ارتفاع في اسعار مدخلات الانتاج مثل ارتفاع اسعار البترول) الى انتقال منحنى العرض الكلي AS الى اليسار من AS_0 الى AS_1 مما يؤدي الى تغيير وضع التوازن من E_0 الى E_1 وهذا يؤدي الى انخفاض الانتاج Y من Y_0 الى Y_1 ← \downarrow التوظيف (زيادة البطالة) مع ارتفاع الأسعار من P_0 الى P_1 . هذا يعرف **بالركود التضخمي (Stagflation)** اي انخفاض الانتاج مصحوبا بارتفاع الاسعار.
- صدمة العرض الانكماشية تؤدي الى تحقيق أسوأ سيناريو غير مرغوب فيه والمتمثل في : (انخفاض الانتاج Y مع ارتفاع التضخم (الاسعار P)).



اللقاء الثامن :

لطلب الكلي :

هناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار والكمية المطلوبة من السلع والخدمات

ميل الطلب الكلي سالب

اسباب جعل ميل الطلب الكلي سالب :

1. الثروة: اذا ارتفعت النقود الحقيقية انخفض المستوى العام للأسعار واذا انخفضت ارتفع المستوى العام للأسعار أي تقسم

الوحدة النقدية على السعر $\frac{1}{b}$

2. سعر الفائدة: زيادة كمية النقود الحقيقية تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي وبالتالي يزيد الاستثمار لان اسعار الفائدة تعتبر تكلفة على المستهلك والمستثمر

3. التجارة الخارجية: هناك علاقة عكسية بين مستوى الاسعار وزيادة الطلب الكلي عندما ينخفض مستوى الاسعار يزيد كمية النقود الحقيقية ويؤدي الى انخفاض سعر الفائدة مما يجعل الطلب على العملة المحلية قليل وينخفض سعر العملة مما يعني خفض الشراء للسلع المحلية لان السلع الاجنبية ستكون مرتفعه

العوامل المؤثرة في الطلب الكلي :

أي ينتقل الطلب الكلي الى اليمين او ينخفض وينتقل لليساار
زيادة الاستهلاك الثابت - زيادة الاستثمار الثابت - زيادة الانفاق الحكومي - زيادة الصادرات - زيادة النقود - تخفيض
الضرائب

مثال من اسئلة السنوات: كمية النقود الحقيقية تساوي =؟

$p11$

عرض النقود الاسمي وعرض النقود الحقيقي

مثلا لو كانت معي 100 ريال فهذا المبلغ هو عرض النقود الاسمي اما عرض النقود الحقيقي فهو هذا المبلغ مقسوم على
المستوى العام للاسعار فلو كان المستوى العام 5 هنا نقسم $\frac{100}{5}$ فيكون المبلغ الحقيقي 20 ريال

السياسة النقدية التوسعية: هي زيادة عرض النقود m او تخفيض المستوى العام للاسعار p ويؤدي الى انتقال منحنى الطلب
الكلي للاعلى

السياسة النقدية الانكماشية: هي تخفيض النقود m وازيادة المستوى العام للاسعار p ويؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي
للاسفل

مثال من اسئلة السنوات: أي من التالي يمثل
سياسة نقدية انكماشية:

تخفيض M

اللقاء التاسع:

العرض الكلي والعوامل المؤثرة فيه

يصف العلاقة التي تربط بين المستوى العام للاسعار p والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من السلع والخدمات

منحنى العرض الكلي على المدى القصير عند كنز تكون على الكميات المنتجة وهو ميل موجب

منحنى العرض الكلي على المدى الطويل عند الكلاسيك تكون على الاسعار

فجوة الطلب التوسعية: تكون عندما يتوازن الاقتصاد عند مستوى اعلى من مستوى التوظيف الكامل أي عندما يكون مستوى
الناتج الفعلي التوازني اعلى من مستوى الناتج المحتمل

فجوة الطلب الانكماشية: تحدث عندما يكون مستوى الناتج الفعلي التوازني اقل من مستوى الناتج المحتمل او التوظيف الكامل

صدمة العرض الايجابية او المفضلة (صدمة العرض التوسعية) تحدث نتيجة انخفاض الاسعار مدخلات الانتاج أي عندما
ينتقل منحنى العرض الى اليمين وهنا تكون زيادة الانتاج وانخفاض الاسعار

صدمة العرض المعاكسة او غير المفضلة (صدمة العرض الانكماشية): تحدث نتيجة ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج او

تراجع تكنولوجي

أي انخفاض الانتاج وزيادة الاسعار وهنا الركود التضخمي

مثال من اسئلة السنوات: حدوث انخفاض في

أسعار المدخلات الإنتاج يؤدي الى؟ **صدمة**

عرض توسعية

البطالة Unemployment

تعريف البطالة: هي عدد العاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه ولا يجدونه عند الأجر السائد. أما إذا كانوا لا يبحثون عن العمل (متقاعدسين) فهؤلاء لا يعتبرون من ضمن البطالة.

وتظهر البطالة عادة في أوقات الركود الاقتصادي وتقل في أوقات الازدهار الاقتصادي. تؤدي إلى انخفاض في معدل النمو الاقتصادي لأن بعض من عناصر الإنتاج غير مستخدم.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

والقوة العاملة هو اجمالي أولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل ويبحثون عن عمل.

مثال:

إذا كان في الاقتصاد الكويتي 200000 شخص يعمل و 10000 عاطل عن العمل في سنة 2014. علما أن عدد سكان الكويت حسب اخر احصاء يبلغ مليون كويتي احسب ما يلي :
(١) ما مقدار اجمالي القوة العاملة ؟ (٢) ما نسبة القوة العاملة؟ (٣) معدل البطالة؟

الحل:

$$(١) \text{ اجمالي القوة العاملة} = \text{عدد العاملين} + \text{عدد العاطلين}$$

$$= 200000 + 10000 = 210000 \text{ شخص}$$

$$(٢) \text{ نسبة القوة العاملة لعدد السكان} = \frac{\text{القوة العاملة}}{\text{عدد السكان}} = \frac{210000}{1000000} = 0.21 \text{ (21\%)}$$

$$(٣) \text{ معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$$

$$= \frac{10000}{210000} = 0.0476 \text{ (4.76\%)}$$

• أنواع البطالة:

- **البطالة الدورية Cyclical Unemployment** : هي البطالة التي تحدث أثناء الركود الاقتصادي وقبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى الطاقة الانتاجية الكأمنة Y_p أي مستوى التشغيل الكامل $(Full Employment) Y_f$. و يلعب هبوط الانفاق الكلي AE الذي يحدد الطلب الكلي AD دورا هاما في هذا الصعيد. البطالة الدورية مرتبطة بالطلب الكلي بعلاقة عكسية ففي حالة انخفاضه ستتولد وتزيد البطالة الدورية وإذا زاد الطلب الكلي ستقل البطالة الدورية.
 - **البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment** : تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في سوق العمل وفي التكنولوجيا (الفترة الواقعة بين ترك العمل الاول و الالتحاق بالعمل البديل - فترة تعطل-) وقد تنتج عن غياب المعلومات عن الوظائف المتاحة ومكان توفرها. ونحلها عن طريق تحسين انتقال العمال من خلال نظام معلومات أفضل تربط بين سوق العمل.
 - **البطالة الهيكلية Structural Unemployment** : وتنتج عن عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل ولمواجهة هذا النوع من البطالة لابد من إعادة تدريب وإعادة تأهيل العاطلين عن العمل، وذلك بهدف تأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل.
 - **البطالة الموسمية Seasonal Unemployment**: يظهر هذا النوع من البطالة في القطاعات التي تتصف فيها النشاطات بالموسمية، مثل: (قطاع السياحة وقطاع الزراعة).
- البطالة عند المعدل الطبيعي :**
- تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين يتراوح عادة بين 4% و 6% من مجموع القوى العاملة، وهو معدل متوسط بعيد الامد لا يتعلق بالدورات الاقتصادية حيث يستمر جزء من القوى العاملة معطلة بعد تلافي البطالة الدورية للعاملين و استيعاب الطاقة الانتاجية الرأسمالية بشكل كامل (عند مستوى التشغيل الكامل و الناتج الحقيقي الكامن Y_p).
- والمعدل الطبيعي للبطالة** يتكون من البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدورية = صفر.

• الآثار السلبية الاقتصادية للبطالة:

- **تناقص الإنتاج والدخل**: إذا تعطل توظيف العمالة المدربة والمتعلمة فإن هذا يؤدي إلى فقدان إنتاج كان يمكن الحصول عليه لو وظفت هذه الطاقة البشرية وبالتالي انخفاض الإنتاج القومي يعني انخفاض الدخل القومي.
- **أن الزيادة في معدلات البطالة تؤدي إلى تراجع الطلب في الاقتصاد**، وذلك نتيجة تناقص مستويات الدخل القومي وهذا سيؤدي الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
- **البطالة لها تأثير سلبي على إيرادات الموازنة الحكومية بسببين**:
 - أحدهما تراجع مستويات التوظيف يؤدي إلى تخفيض حصيلة الضريبة. أي أن إيرادات الميزانية ستتناقص وسيتولد العجز الحكومي. (النفقات $T < G$ الإيرادات)
 - انخفاض الإنتاج وتزايد البطالة يعني تزايد النفقات الحكومية الخاصة بمدفوعات التحويلات (تعويضات البطالة ومدفوعات الضمان الاجتماعي)، وهذا يؤدي إلى تزايد العجز في الميزانية الحكومية.

التضخم Inflation

أولاً: تعريف التضخم: هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار.

ثانياً: اسباب التضخم: قد يُعزى الى:

- ارتفاع تكاليف الانتاج كأسعار المواد الخام.
- زيادة أحد مكونات الانفاق القومي مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات دون أن يرافق ذلك زيادة في الانتاج الكلي.
- زيادة كمية النقود المتداولة M أكبر من المعروض السلعي.

• ثالثاً: حساب معدل التضخم Inflation Rate:

- **معدل التضخم =** $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}$
- وعادة يتم حساب المستوى العام للأسعار من خلال احتساب الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) Consumer Price Index وهو عادة يُستخدم في حساب معدل التضخم.

مثال:

إذا علمت أن المستوى العام للأسعار في سنة 2005 كان 200 و أصبح في عام 2006 يساوي 250 فإن:

معدل التضخم = $\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية 2006} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة 2005}}$

$$\text{معدل التضخم} = \frac{200-250}{200} = \frac{50}{200} = 0.25$$

اذن هذا البلد شهد معدل تضخم عالي وغير مقبول في سنة 2006 بلغ 25% .

• رابعا : اثار التضخم :

- يعمل على إعادة توزيع الأصول المالية، حيث أنه يفيد المدينين على حساب الدائنين.
- فقدان النقود وظيفتها كمخزن للقيمة و أداة للادخار نتيجة للتضخم مما يؤثر سلبا على الاستثمار، و بالتالي تتأثر سلبا كل برامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- سو توزيع الدخل القومي على أفراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين والمتقاعدين أصحاب الدخل الثابتة و استفادة أصحاب الدخل المتغيرة (من تجار و اصحاب المهن الحرة الخ).

خامسا: انكماش الأسعار Deflation

- هي الفترة التي يكون فيها متوسط مستوى الأسعار في حالة هبوط (الانكماش عكس التضخم).
- خلال فترة الكساد الكبير بين ١٩٢٩ و ١٩٣٣، انخفض متوسط الأسعار بنسبة ٣٣%.
- عندما يهبط متوسط مستوى الأسعار فإن الأجور تميل إلى الانخفاض، ولذلك فإن الانكماش مشكلة لأن الناس قد لا تكون قادرة على تسديد ديونها. أي أن الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الأسعار.
- في التضخم المدينون هم المستفيدون وفي الانكماش العكس، الدائنون هم المستفيدون.

اللقاء العاشر

القوة العاملة: هي اجمالي اولئك الذين يعملون والذين لا يعلمون ممن هم في سن العمل ولا يجدون العمل البطالة: تعطل عدد معين من الناس وهم يرغبون في العمل ولا يعملون عند الاجر السائد اما المتقاعسين عن العمل الذين لا يبحثون عنه فلا يحسبون من ضمن البطالة

مثال من اسئلة السنوات: اجمالي اولئك الذين يعملون والذين لا يعملون ممن هم في سن العمل و يبحثون عن عمل يسمى: **القوة العاملة**

مثال من اسئلة السنوات:
البطالة الدورية مرتبطة
بالطلب الكلي بعلاقة: **عكسية**

معدل البطال = $\frac{\text{عدد عاطلين}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$

انواع البطالة

البطالة الدورية: تحدث اثناء الركود لان الشركات تقلل الانتاج وتقلل عددالعمال

البطالة الاحتكاكية: تظهر بشكل مؤقت أي عندما يتغير النشاط الى نشاط اخر ففي هذه الفترة يترك عمله وفي الفترة التي يبقى فيها بدون وظيفه هي فترة البطالة الاحتكاكية

البطالة الهيكلية: تنتج نتيجة عدم تناسب المهارات والقدرات التي تملكها العمالة مع متطلبات سوق العمل

البطالة الموسمية : تظهر بعد المواسم أي موسم الحج والعمرة وغيرها
اجمالي القوة العاملة= عدد العاطلين + عدد العاملين

مثال من اسئلة السنوات: الاقتصاد الأردني يضم
700000 شخص يعمل و70000 عاطل عن العمل
في سنة 2016 فان معدل البطالة في الأردن: **9%**

نسبة القوة العاملة لعدد السكان = $\frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{اجمالي القوة العاملة}}$

بطالة عند المعدل الطبيعي: تعني وجود معدل اعتيادي للعاطلين ويتراوح عادة بين 4% و6%

المعدل الطبيعي للبطالة: يتكون من البطالة الاحتكاكية والهيكلية وعندما يكون معدل البطالة الدوريه = صفر

اجراءات لتخفيض معدل البطالة :

تخفيض البطالة الاحتكاكية - تخفيض معدل البطالة الهيكلية -تقليل التميز بالتوظيف بأشكال المختلفة – التخلص من الحد الأدنى للاجور -تحرير التجارة الخارجية من كافة القيود

الاثار السلبية الاقتصادية للبطالة :

*تناقص الانتاج والدخل (الانتاج يقل والدخل ينخفض ايضا)

*الزيادة في معدلات البطالة تؤدي الى تراجع الطلب في الاقتصاد (وذلك نتيجة تناقص الدخل او انخفاضه)

البطالة لها تأثير سلبي على ايرادات الموازنة الحكوميه لسببين :

*تراجع مستويات التوظيف تؤدي الى تخفيض حصيلة الضريبة أي تصبح النفقات $G < T$ الايرادات

*انخفاض الانتاج يزيد البطالة وبالتالي تزيد النفقات الحكوميه الخاصه بمدفوعات التحويلات وبالتالي يزيد عجز الميزانية

التضخم: الارتفاع العام والملموس في الاسعار وقد ينتج عن عدة اسباب :

ارتفاع معظم تكاليف الانتاج كأسعار المواد الخام – زيادة احد مكونات الانفاق القومي مما يؤدي الى زيادة الطلب على السلع دون ان يرافق تلك الزيادة الانتاج – زيادة كمية النقود المتداولة m اكثر من المعروض السلعي

معدل التضخم نفس قانون معدل النمو = $\frac{\text{الجديد}-\text{القديم}}{\text{القديم}}$

يحسب التضخم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك وهو عادة يستخدم في حساب معدل التضخم

اثار التضخم

*تفيد المدينين على حساب الدائنين أي اعادة توزيع الاصول المالية

*فقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة واداة للادخار نتيجة التضخم مما يؤثر على الاستثمار

*سوء توزيع الدخل القومي على افراد المجتمع نتيجة لتضرر فئات العاملين والمتقاعدين اصحاب الدخل الثابتة

انكماش الاسعار :

هنا الدائنين هم المستفيدون في حالة انكماش الاسعار

مثال من اسئلة السنوات: إذا علمت ان مستوى العام للأسعار في سنة 2015 كان 300 وأصبح في عام 2016 يساوي 400 فان معدل التضخم: **0.333**

مثال من اسئلة السنوات: من الاثار السلبية للتضخم: انخفاض القوة الشرائية للنقود

مثال من اسئلة السنوات: من الأسباب في حدوث التضخم: ارتفاع تكاليف الانتاج او زيادة احد مكونات الانفاق القومي او زيادة كمية النقود المتداولة

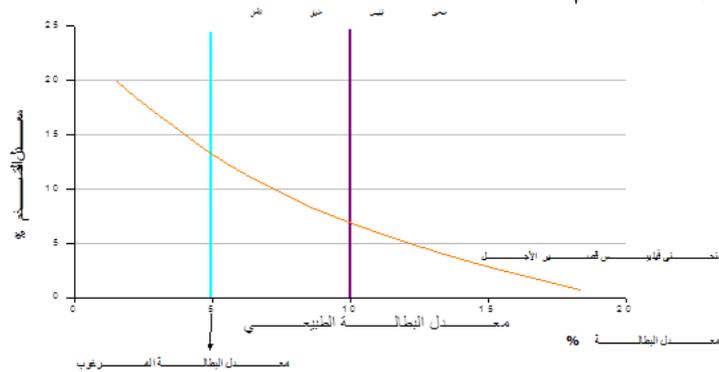
اللقاء الحادي عشر والثاني عشر (الآخر)

العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيليبس)

- **منحنى فيليبس Phillips Curve** يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة في المدى القصير.
- هذا يعني أن السياسات المتخذة لعلاج وتخفيض أحدهما سيكون على حساب الآخر. أي أن علاج البطالة سيكون على حساب ارتفاع التضخم والعكس صحيح. **تفسير ذلك :**
- لعلاج البطالة وتخفيضها لا بد من تطبيق سياسة مالية توسعية أو سياسة نقدية توسعية مما يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بزيادة الانتاج عن طريق توظيف مزيد من العمال (انخفاض البطالة) لكن في المقابل زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي الى ارتفاع مستوى الاسعار **P (حدوث تضخم).**
- بينما لعلاج التضخم وتخفيضه لا بد من تطبيق سياسة مالية انكماشية أو سياسة نقدية انكماشية مما يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي AD فتستجيب الشركات بتقليل الانتاج عن طريق تسريح جزء من العمال (**زيادة البطالة**).

• منحنى فيليبس في المدى القصير والمدى الطويل:

- **منحنى فيليبس في المدى القصير** ذو ميل سالب لأنه يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم و معدل البطالة.
- **منحنى فيليبس في المدى الطويل** عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة. في الأجل الطويل ليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة.



أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

• هناك أربعة أهداف رئيسة يسعى إلى تحقيقها القانمون على تطبيق السياسات الاقتصادية في أي بلد :

تحقيق مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي: النمو الاقتصادي يعتمد على توظيف جميع عوامل الإنتاج المتاحة وبأعلى كفاءة ممكنة مما يؤدي إلى تزايد في معدلات النمو الاقتصادية.

التوظيف الكامل للعمالة: عندما نتكلم عن النمو الاقتصادي فنعني به معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP حيث هناك عوامل تؤدي إلى ارتفاعه أهمها توظيف جميع عناصر الإنتاج وعلى رأسها عدم وجود بطالة العمالة التي هي في الحقيقة الأساسي الذي يعتمد عليه الاقتصاد فتسعي الحكومات لعمل كل ما في شأنه من تعليم وتدريب وتأهيل القوى العاملة لأنها في الحقيقة هي أساس النمو الاقتصادي.

• **المحافظة على استقرار الأسعار:** الاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية جيدة ولكن بدون تضخم مرتفع أو على الأقل مستويات التضخم تكون معقولة لا تتجاوز 3% .

• **تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في أسعار الصرف وميزان المدفوعات:** بما أن معظم الدول في العصر الحاضر تعمل كإقتصاديات مفتوحة مما يعني أن أحد أهم أهداف السياسة الاقتصادية الكلية هي استقرار أسعار الصرف (أسعار العملات) لضمان استقرار التجارة الخارجية (الدولية) أي لكي لا تتأثر عملية الاسيراد والتصدير بتقلبات أسعار العملة.

ميزان المدفوعات: هو سجل لكافة المعاملات التي تجري بين الدولة وبقية دول العالم ويشمل : حساب رأس المال وحساب الذهب والحساب التجاري الذي هو جزء من الحساب الجاري الذي يشمل أيضا حساب التحويلات النقدية الصافية.

ميزان المدفوعات نظريا و محاسبيا متوازن بشكل مستمر. حالة التوازن هي حالة افتراضية.

يحدث العجز أو الفائض في الميزان عندما لا تتساوى قيمة **المدفوعات للخارج** مع قيمة **المدفوعات للداخل**.

والعجز في ميزان المدفوعات خطير لأنه يعني أن:

جانب المدين	أكبر من	جانب الدائن
قيمة المدفوعات للخارج	أكبر من	قيمة المدفوعات للداخل
قيمة مستورداتنا من السلع والخدمات	أكبر من	قيمة صادراتنا من السلع والخدمات

هذا الوضع سيولد ضغط على العملة المحلية حيث سيؤدي إلى عملية سحب العملة الصعبة الموجودة لدينا في البلد لسداد التزامات تجاه الخارج فيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل انخفاض الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى تخفيض سعر صرف الأخيرة.



• خداع النقود Money Illusion :

وهو بكل بساطة يعني أن ترتفع دخول الناس النقدية بنسبة معينة مثلا 10% ولكن في نفس الوقت يرتفع التضخم في البلد بنسبة 15%، مما يعني في الحقيقة انخفاض الدخل الحقيقي لان القوة الشرائية للنقود = $\frac{1}{p}$. فيتوهم الناس ان دخلهم زاد في حين انه انخفض بنسبة 5% .

اذن العمال سيكتشفون بعد فترة أنهم خدعوا وأن الزيادة في رواتبهم ليست زيادة حقيقية فيطالبون برفع رواتبهم لتتلائم مع ارتفاع مستوى الأسعار فينخفض الطلب عليهم ويرتفع معدل البطالة (يرتفع منحني فيليبس على المدى القصير الى أعلى ملتقيا مع منحني فيليبس على المدى الطويل عند المعدل الطبيعي للبطالة).

عندما يكون هناك تضخم متوقع بالتالي يكون معدل الفائدة الاسمي أكبر من معدل الفائدة الحقيقي لأن:

سعر الفائدة الاسمي = سعر الفائدة الحقيقي + معدل التضخم المتوقع

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم المتوقع

- وفي المدى القصير، التغيرات في معدل نمو النقود يؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية. فإذا انخفض معدل نمو المعروض من النقود سيؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية والاسمية.
- في المدى الطويل، الاقتصاد يستجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم، ومع تراجع التضخم فإن المعدل الحقيقي للفائدة يعود إلى قيمته الأصلية، ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض.

النقود، النظام البنكي والبنك المركزي

• أولا: مفهوم النقود

النقود هي كل شيء يستخدم بانتظام في المعاملات الاقتصادية أو التبادل.

• ثانيا: خصائص النقود

- (1) القابلية للتخزين: فالسلع الزراعية لا تصلح أن تستخدم كنقود لأنها صعبة التخزين.
- (2) القابلية للانقسام: يعني يمكن تجزئتها إلى أجزاء حتى تصلح لأن تكون مقياساً للقيمة.

• ثالثا: وظائف النقود

(1) تستخدم كوسيط للتبادل **Medium of exchange** : بدلا من استخدام النقود، يمكن استخدام المقايضة أو مبادلة السلع بشكل مباشر بسلع أخرى. ولكن بمقارنه النقود مع المقايضة، من المؤكد أن النقود أكثر كفاءة. لماذا؟ لأن المقايضة تتطلب رغبات مزدوجة ومتزامنة لا تحدث إلا من قبيل الصدفة.

(2) النقود تستخدم كوحدة للحساب **Unit of account** : النقود توفر راحة كمعيار للحساب عندما تكون الأسعار لجميع السلع مقدره بالنقود. النقود بوصفها وحدة للحساب، أو وحدة للمعيار الذي يمكن أن يستخدم لمقارنة القيمة النسبية للسلع، مما يسهل إجراء المعاملات الاقتصادية.

(3) النقود تستخدم كمستودع للقيمة **Store of value** :

• رابعاً: عرض النقود Money Supply

• عرض النقد MS يتكون من:

(Currencies) العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك + Deposits
إجمالي ودائع الناس لدى البنوك)

• القاعدة النقدية MB تتكون من:

(Currencies) العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي
+ Reserves الاحتياطات الإلزامية والاحتياطات الاختيارية الإضافية).

• ملحوظة: عرض النقد MS دائما أكبر من القاعدة النقدية MB . لأن الاحتياطات هي جزء من الودائع.

• خامساً: الجهات المؤثرة في عرض النقود

١) المودعون من الأفراد والمؤسسات من خلال تحديد نسبة ما يودعونه لدى البنوك وما يحتفظون به خارج خزائن البنوك.

٢) المقترضون من الأفراد والمؤسسات ومدى رغبتهم في الاقتراض من البنوك.

٣) البنوك التجارية تؤثر في عرض النقود من خلال عملية منح الائتمان (القروض) التي تتأثر بالسياسة النقدية المتبعة (توسعية أو انكماشية) من طرف البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية.

٤) البنك المركزي يؤثر في عرض النقود من خلال التغيير في القاعدة النقدية عن طريق أدوات السياسة النقدية:

أ) تغيير نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي (القانوني) Legal Monetary Reserve Ratio

هي نسبة إلزامية من إجمالي ودائع البنك التي يجب إيداعها لدى البنك المركزي كإحتياطات إجبارية. و هذه النسبة تتغير حسب السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي حسب الظروف الاقتصادية:

• في حالة الركود الاقتصادي: يلجأ البنك المركزي الى ↓ النسبة ← ↑ اموال البنوك القابلة للإقراض ←
↑ حجم الائتمان المصرفي ← ↑ عرض النقد ← ↑ الاتفاق الاستهلاكي و الاستثماري ← ↑ الطلب
الكلّي AD ← ↑ الانتاج الكلّي كاستجابة من الشركات لزيادة الطلب على السلع و الخدمات ← ↑ النمو
الاقتصادي. (سياسة نقدية توسعية).

• في حالة الراجح الاقتصادي: للحد من الضغوط التضخمية يلجأ البنك المركزي الى ↑ نسبة الاحتياطي
الإلزامي ← ↓ اموال البنوك القابلة للإقراض ← ↓ حجم التسهيلات الائتمانية (القروض الممنوحة
للناس) ← ↓ عرض النقد ← ↓ الاتفاق ← ↓ الطلب الكلّي ← ↓ التضخم. (سياسة نقدية انكماشية).

ب) سعر إعادة الخصم Discount Rate

يُمثل سعر إعادة الخصم سعر الفائدة التي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم أوراقها التجارية (مقابل افراضها الاموال):

- في حالة **الركود الاقتصادي**: لو اراد البنك المركزي التوسع في منح الائتمان سوف يعتمد الى \downarrow سعر إعادة الخصم \leftarrow \downarrow تكلفة الحصول على الاموال \leftarrow \uparrow خصم الاوراق المالية التي بجوزة البنوك \leftarrow \uparrow السيولة لديها \leftarrow \uparrow القروض الممنوحة لعملاءها \leftarrow \uparrow عرض النقد. (سياسة نقدية توسعية).
- في حالة **الرواج الاقتصادي**: اما اذا اراد البنك المركزي تقليص حجم الائتمان الممنوح بلجا الى \uparrow سعر إعادة الخصم \leftarrow \uparrow تكلفة الافتراض لدى البنوك \leftarrow \downarrow تحجم عن خصم ما لديها من اوراق مالية \leftarrow \downarrow الاموال القابلة للافراض لديها \leftarrow \downarrow القروض الممنوحة لعملاءها \leftarrow \downarrow عرض النقد \leftarrow \downarrow الاتفاق الكلي \leftarrow \downarrow الاسعار. (سياسة نقدية انكماشية).

ج) سياسة السوق المفتوحة Open Market Policy :

- يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي الى السوق النقدية و المالية مشتريا أو بائعا لبعض الاوراق المالية (شهادات الإيداع وأدونات و سندات الخزانه)، حيث يستطيع التحكم من خلالها بعرض النقد :
- في وقت **الركود الاقتصادي** يقوم البنك المركزي بضخ السيولة عن طريق شراء الاوراق المالية \leftarrow \uparrow عرض النقد (سياسة نقدية توسعية).
 - في وقت **الرواج الاقتصادي** : يقوم بسحب السيولة عن طريق اصدار و بيع الاوراق المالية \leftarrow \downarrow عرض النقد (سياسة نقدية انكماشية).
- و بالتالي يعيد البنك المركزي بواسطة هذه السياسة النقدية غير المباشرة التوازن بين المعروض السلعي و المعروض النقدي.

نموذج سوق النقود Model of the Money Market

- نموذج سوق النقود يجمع بين عرض النقود الذي يتحكم به البنك المركزي، مع الطلب على النقود الذي يحدده الجمهور.
- التقاء منحني عرض النقود مع منحني الطلب على النقود يحدد سعر النقود (سعر الفائدة).
- يستطيع البنك المركزي أن يغير مستوى سعر الفائدة من خلال التحكم في عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية.
- في المدى القصير لعلاج الركود يستطيع البنك المركزي عن طريق زيادة عرض النقود أن يُخفض سعر الفائدة \leftarrow يزيد الاستثمار \leftarrow يزيد الانتاج.
- في المدى الطويل التغير في عرض النقود لا يؤثر على الانتاج بل فقط على الأسعار لأن الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل. زيادة عرض النقد تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

• الطلب على النقود The Demand for Money

النقود مجرد جزء من الثروة، التي يُمكن الاحتفاظ بها في شكل نقود أو الاحتفاظ بها كأصول مثل الأسهم أو السندات.

• أولاً: دوافع الطلب على النقود

(١) الطلب على النقود لغرض المعاملات Transactions Demand

(٢) الطلب على النقود لغرض الاحتياط Precautionary Demand

(٣) الطلب على النقود لغرض المضاربة Speculation Demand

• المدرسة الكلاسيكية تقول أن الطلب على النقود يشمل الأول والثاني (المعاملات والاحتياط) فقط في حين كينز أضاف الطلب على النقود لغرض المضاربة.

• يقصد ب **الطلب على النقود لغرض المضاربة**: قيام الأفراد بالاحتفاظ بجزء من ثروتهم على شكل نقود سائلة بغرض اقتناص أي فرصة مربحة من شراء السندات.

• **و سعر السند (ذو معدل الفائدة الثابت) = $\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$**

• بالتالي يوجد علاقة عكسية بين أسعار الفائدة وبين أسعار السندات.

• **سعر الفائدة السوقي هو: مقياس تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود سائلة.**

• **وتكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود هي: العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود في شكل أصول أخرى.**

* عندما يشتري البنك المركزي سندات حكومية يزيد عرض النقد مما يخفض أسعار الفائدة، يعني عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فالطلب على السندات سيزيد وبالتالي إذا زاد الطلب على السندات فإن أسعار السندات تميل إلى الارتفاع. والعكس صحيح.

* **زيادة أسعار الفائدة، تعني زيادة تكلفة الفرصة البديلة تكلفة الحصول على النقود (تكون عالية) لأجل انتهاز الفرصة للحصول على هذا العائد، وعليه فإن الجمهور يطلب نقوداً أقل. وعندما يطلب نقوداً أقل سيقبل الطلب على السندات مما يقلل أسعارها وعلى العكس فإن الطلب على النقود يزيد مع انخفاض أسعار الفائدة، ويوجد علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود لأغراض المضاربة. هذا يُفسر ان (ميل منحنى الطلب على النقود سالب).**

ثانياً: عوامل الطلب على النقود

(١) **العوامل التي تزيد الطلب على النقود؟ (تنقل منحنى الطلب إلى اليمين أي إلى أعلى)**

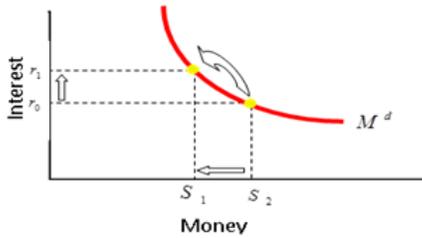
• زيادة المستوى العام للأسعار.

• الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

(٢) **العوامل التي تقلل الطلب على النقود؟**

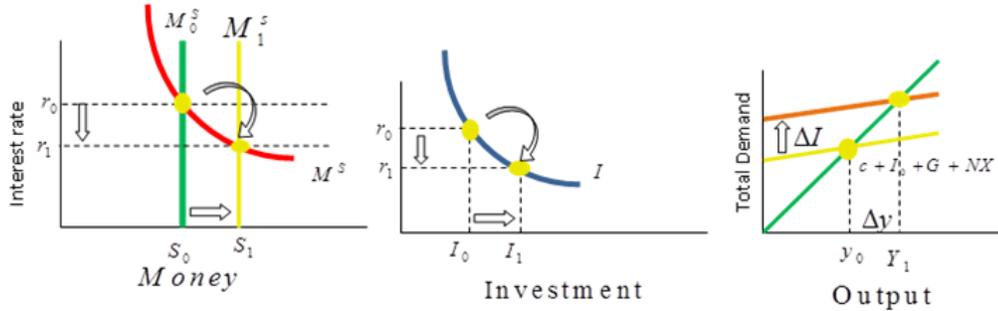
• انخفاض المستوى العام للأسعار.

• انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.



• ثالثاً: تأثير السوق النقدي بالسوقي الحقيقي (سوق الانتاج):

- التقاء منحني عرض النقود MS مع منحني الطلب على النقود MD يحددان سعر الفائدة عند r_0 حيث يكون الاستثمار I_0 ويكون الانتاج Y_0
- في حال اتبعت الدولة سياسة نقدية توسعية بزيادة عرض النقود فهذا سوف ينقل منحني عرض النقود MS الى اليمين من MS_0 الى MS_1 مما سيخفض سعر الفائدة من r_0 الى r_1 وبما أن سعر الفائدة (تكلفة رأس المال) انخفض فهذا سيؤدي الى زيادة الاستثمار من I_0 الى I_1 وحيث ان الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلي فسيرتفع الطلب الكلي AD الى اعلى وتستجيب الشركات بزيادة الانتاج من Y_0 الى Y_1 .



مثال من اسئلة السنوات:
منحنى فيليبس يوضح العلاقة
العكسية بين معدل التضخم
ومعدل البطالة

مثال من اسئلة السنوات:
منحنى فيليبس في المدى
الطويل يكون؟ عمودي

اللقاء الحادي عشر

منحنى فيليبس: يبين العلاقة العكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ذا ميل سالب اما في المدى الطويل يكون عمودي عند المعدل الطبيعي للبطالة 4% و 6% وليس هناك تبادل بين التضخم والبطالة

(يسعى الاقتصاد الكلي الى عدم وجود تضخم الا بالحد المعقول وهذا الحد لا يتجاوز الـ 3% وتسعى لوجود اسعار جيده)

تحقيق مستويات مقبولة من الاستقرار في اسعار الصرف وميزان المدفوعات

(هو احد اهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية وهو استقرار اسعار الصرف لاسعار العملات لضمان استقرار التجارة الخارجية لكي لا تتاثر عملية الاستيراد والتصدير بتقلبات اسعار العملة)

ميزان المدفوعات:

هو شيء يدفع للخارج أي سجل لكافة العملات التي تجري بين الدول وبقية دول العالم ويشمل: حساب رأس المال – حساب الذهب – حساب التجارة (وهو جزء من الحساب الجاري وحساب التحويلات النقدية الصافية)

يحدث العجز او الفائض في الميزان عندما لا تتساوى قيمة المدفوعات للخارج مع قيمة المدفوعات للداخل العجز في الميزان خطير لانه يعني ان :

مثال من اسئلة السنوات:
المستوردات السعودية من الخارج تعتمد على؟
دخول السعوديين

جانب المدين
قيمة المدفوعات للخارج
قيمة مستورداتنا من السلع والخدمات
وهنا سعر صرف العملة ينخفض لانه يقل الطلب على الريال ويزيد العرض

اكثر من
اكثر من
اكثر من

جانب الدائن
قيمة المدفوعات للدخل
قيمة صادراتنا من السلع والخدمات

خداع النقود

هو توهم الناس ان دخلهم زاد وهو في الحقيقة قد انخفض بنسبه معينه ولكن يتم خداعهم عن طريق ان يرفعوا الدخل بنسبة 10% ويرتفع التضخم لزيادة دخل الناس 15% لان القوة الشرائيه = $\frac{1}{p}$ أي ان الزيادة اكلتها الاسعار في التضخم

مثال من اسئلة السنوات:
ارتفاع التضخم في البلد بنسبة 30 % مع ارتفاع دخول الناس النقدي بنسبة 25 % يعرف ب؟
خداع النقود

عندما يكون هناك تضخم متوقع فان يكون هناك معدل الفائدة الاسمي اكبر من معدل الفائدة الحقيقي

سعر الفائدة الاسمي = سعر الحقيقي + معدل التضخم المتوقع

مثال من اسئلة السنوات: سعر الفائدة الحقيقي يساوي؟

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم الحقيقي

في المدى الطويل : الاقتصاد يسنجيب لانخفاض معدل النمو النقدي من خلال انخفاض معدل التضخم ومع تراجع التضخم فان المعدل الحقيقي للفائدة يعود الى قيمة الاصلية ومعدلات الفائدة الاسمية تنخفض في المدى القصير: معدل النمو يؤثر على اسعار الفائدة الحقيقية فاذا انخفض معدل النمو المعروف ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي الاسمي

عرض النقود MS يتكون من : العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج خزائن البنوك + اجمالي ودائع الناس لدى البنوك

القاعدة النقدية MB تتكون من : العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات الائتمانية و الاحتياطات الاختيارية الاضافية

مثال من اسئلة السنوات:
القاعدة النقدية MB تتكون من

العملات التي بحوزة الناس في التداول خارج الجهاز المصرفي + الاحتياطات الائتمانية والاختيارية الاضافية

عرض النقود MS دائما اكبر من القاعدة النقدية MB لان الاحتياطات هي جزء من الودائع

مثال من اسئلة السنوات: التقاء MS منحى عرض النقود مع منحى الطلب على النقود MD يحدد؟
سعر الفائدة

مثال من اسئلة السنوات: عرض النقد MS دائما اصغر من القاعدة النقدية MB ؟
خطا

اللقاء الثاني عشر

الجهات المؤثرة في عرض النقود :

المودعون – المقترضون – البنوك التجارية – البنك المركزي

شرح الاسهم الموجوده في الدروس :

يرتفع ↑ يؤدي الى ← ينخفض ↓

ادوات السياسه النقديه :

أ- تغير في نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي *في حالة الركود الاقتصادي :

نفترض مثلا ان هناك بنك معين ولديه قيمة الودائع 100 مليار لدى البنك المركزي وهنا البنك التجاري مجبر على ان يعطي البنك المركزي نسبة 10% فهنا نضرب $1000 \times 10\%$ يطلع الناتج 100 مليون ثم نأخذها ونحولها لاحتياطي اجباري داخل البنك المركزي وتبقى 900 مليون يستطيع البنك التجاري أن يبقيها داخله ويقرضها للعملاء

*وفي حالة الركود الاقتصادي :

يلجأ البنك المركزي الى تحفيز الاقتصاد ويزيد من عرض النقود في ايدي الناس ولتمنح البنوك القروض للناس يلجاء الى تخفيض هذه النسبه أي اذا كانت هذه النسبه 10% يخفضها ل5% وبالتالي البنك التجاري الذي لديه ودائع العملاء ليس مجبر الا على وضع 50 مليون أي $1000 \times 5\%$ فيبقى له اصول وبالتالي تزيد القروض ويزيد عرض النقود وتزيد الطلب على السلع والخدمات وهنا يزيد الانتاج ويزيد النمو الاقتصادي (سياسة نقدية توسعية)

*الرواج الاقتصادي : (سياسة نقدية انكماشية)

أي تنخفض قدرة البنك على اعطاء القروض (التسديدات) أي تنزل حجم القروض التي ترفع للناس والنقود بين الناس نقل وقدرتهم على الانفاق تقل والطلب على الاسعار يقل وعندما يقل التضخم والاسعار هنا تحدث سياسه نقديه انكماشيه

ب- سعر اعاده الخصم :

هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجاريه مقابل اعاده الخصم واوراقها التجاريه مقابل اقراضها الامول

*في حالة الركود :

لو كان هناك بنك تجاري وعندها نقص في السيوله فيلجا الى البنك المركزي ويقترض منه مبلغ بسعر فائده هنا البنك المركزي اذا كان يريد ان يشجع على الاقتراض منه فانه ينقص سعر الفائدة مثلا هنا البنك التجاري ياخذ من البنك المركزي قرض مثلا بمقدار 100 مليار بفائدة 2% فيقوم البنك التجاري بيقراض هذا البنك للعملاء بفائده 5% وهنا البنك التجاري قد ربح من هذه العمليه (سياسه نقديه توسعيه)

*الرواج الاقتصادي :

هنا العكس تماما اذا اراد البنك المركزي منح الائتمان والتوسع فهنا يرفع اسعاره ويزيد النسبه والبنوك التجاربه تحجم عن الاقتراض من البنك المركزي وهنا ينزل عرض النقود وينزل الانفاق الكلي فتتنزل الاسعار وتكون هناك(سياسه نقديه انكماشيه)

ج- سياسة السوق المفتوح :

يقصد به ان يدخل البنك المركزي الى السوق اما بائع او مشتري لبعض الاوراق الماليه(شهادات الايداع واذونات سندات الاخرنه)حيث يتم التحكم بعرض النقد

*وقت الركود الاقتصادي

ياخذ من الناس الاوراق الماليه ويعطيهم نقود وهنا يزيد عرض النقد وعندما يزيد يكون هنا(سياسه نقديه توسعيه)

*الرواج الاقتصادي :هنا يسحب السيوله عن طريق اصدار وبيع الاوراق الماليه وتقل عرض النقد وبالتالي تكون (سياسه نقديه انكماشيه) وبالتالي يعيد البنك المركزي وسطة هذه السياسه النقديه غير المباشره التوازن بين المعروض السلعي والمعروض النقدي

نموذج سوق النقود :

*نقود سلعه تباع وتشتري عليه طلب وعرض فهي تعتبر سلعه التقاء العرض على النقود مع الطلب على النقود يحدد سعر النقود أي سعر الفائدة

*وكل ماكانت كمية الطلب اكبر من العرض عليها هنا يزيد سعر النقود والعكس كلما كان كمية الطلب على النقود اقل من العرض عليها كلما قل سعر النقود

*وكل ماكانت الكمية المطلوبه تساوي الكمية المعروضه فهذا يسمى سعر التوازن

*المدى القصير: يجب ان يقوم البنك المركزي باحد الادوات بزيادة عرض النقود وهنا سعر الفائدة يقل والاستثمار يزيد أي بينهم علاقه عكسيه سعر الفائدة والاستثمار

*المدى الطويل: هنا عرض النقود لا ياتر على الانتاج بل فقط على الاسعار لان الاقتصاد يعمل عند مستوى التوظيف الكامل

على النقود

دوافع الطلب على النقود :

1-الطلب على النقود لغرض المعاملات

2-الطلب على النقود لغرض الاحتياط

3-الطلب على النقود لغرض المضاربه

المدرسه الكلاسيكية (تقول الطلب على النقود يكون لغرض المعاملات والاحتياط فقط)

الكنزیه (تقول انها لغرض المعاملات والاحتياط وأضاف لغرض المضاربه)

يوجد علاقة عكسية بين سعر السند والفائدة
$$\frac{\text{قيمة الفائدة الثابتة}}{\text{سعر الفائدة السوقي}}$$

سعر الفائدة السوقي :هي مقياس تكلفة للفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود وسائله

تكلفة للفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود :العائد الذي يمكن الحصول عليه من خلال الاحتفاظ بالنقود على شكل أصول اخرى

سعر السند =قيمة الفائدة الثابتة □ سعر الفائدة السوقي

عندما يدخل البنك المركزي كمشتري فأن الطلب على السندات يزيد وتميل أسعار السندات للارتفاع والعكس صحيح

عوامل الطلب على النقود (تتقل منحى الطلب الى اليمين اي اعلى)

زيادة المستوى العام للاسعار

زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

العوامل التي تقلل الطلب على النقود

انخفاض المستوى العام للاسعار

انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي

تأثير السوق النقدي بالسوق الحقيقي (سوق الانتاج)

السياسة التوسعية:

زيادة عرض النقود تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة ويؤدي الى زيادة الاستثمار الذي يؤدي الى زيادة الطلب فيؤدي الى زيادة الانتاج

السياسة الانكماشية :

انخفاض عرض النقود يؤدي الى زيادة سعر الفائدة يؤدي الى انخفاض الاستثمار ويؤدي الى انخفاض الطلب فيؤدي الى انخفاض الانتاج